الأمم المتحدة

A/HRC/57/86

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية* **

موجز

خلال الفترة قيد الاستعراض، الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2024، كانت الاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوى لها منذ بداية النزاع. وقد قُتل وجُرح مدنيون في الأعمال العدائية المستمرة، بما في ذلك شن هجمات ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، في العديد من جبهات القتال.

وقد سادت حالة من انعدام القانون في جميع أنحاء البلد المجزَّأ، حيث استخدمت القوات المفترسة العنف والتهديدات لابتزاز الأموال من المدنيين، بدلاً من ضمان حمايتهم وسيادة القانون. واستمرت عمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز. وقد أوضحت حالات القتل التي وقعت في درعا في 7 نيسان/أبريل كيف أن المناطق التي استعادتها الحكومة لا تزال تتسم بالعنف المستمر.

وازدادت هجمات داعش بدرجة ملحوظة. وأدّى ازدياد حدة التوترات الإقليمية نتيجة للصراع في غزة إلى اشتداد العمليات العسكرية. فقد ازدادت الضربات الجوية الإسرائيلية التي تستهدف المسؤولين الإيرانيين ووكلائهم في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، كما ازدادت هجمات الجماعات التابعة لإيران على قواعد الولايات المتحدة الأمريكية، ما أثار الخوف من حدوث المزيد من التصعيد الإقليمي.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

** تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدّمت بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الولاية والمنهجية

1- هذا التقرير، المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (المشار إليها فيما يلي باسم اللجنة)[1]، يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2024. ويستند التقرير إلى 385 مقابلة، أُجريت وفقاً للمنهجية والممارسات المعمول بها في لجان التحقيق والتحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. كما طلبت اللجنة معلومات عن الأحداث والتطورات[2]، وقامت بتحليل الوثائق والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو وصور التوابع الاصطناعية (السواتل) المستمدة من مصادر متعددة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، وبالتثبّت من صحتها والتحقّق منها[3].

2- ويُعتبر معيار الإثبات قد استُوفي إذا وُجدت لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوادث قد وقعت على النحو الموصوف[4]. وعندما تتوافر لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بوقوع سلوك ينطوي على مسؤولية جنائية فردية، فإنها تنسبه إلى أحد أطراف النزاع حيثما أمكن.

3- وظلت تحقيقات اللجنة تتعثر بسبب منعها من الوصول إلى البلد وبسبب أوجه القلق المتعلقة بحماية الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، وكذلك بسبب أزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. واسترشاداً بمبدأ "عدم الإضرار"، لم تُذكر أسماء الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، ولكن اللجنة تشكر كل من قدموا معلومات، وخاصة الضحايا والشهود.

ثانياً- التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية

4- لا تزال الجمهورية العربية السورية غارقة في أزمة إنسانية معقدة حيث لا يزال يجري قتل المدنيين وإصابتهم خلال الأعمال العدائية، وتمارس الجهات الفاعلة التابعة للدولة وتلك غير التابعة للدولة السلطة بشكل تعسفي وترتكب الانتهاكات مع الإفلات من العقاب، ولا تزال ستة جيوش أجنبية متورطة[5]. وبالتزامن مع ذلك، استمر الوضع الاقتصادي والإنساني في التدهور، في ظل الفساد، والجريمة المنظمة، والتدابير القسرية الأحادية الجانب، والعزلة الاقتصادية، ما أثر بصورة غالبة على السوريين العاديين وليس على النخبة.

5- واستمرت أيضاً التقارير التي تتحدث عن تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، ومحدودية الخدمات الحكومية، وتزايد انعدام القانون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. واستخدمت قوات الأمن والفصائل ذات التصرفات الافتراسية العنف والاحتجاز والتهديدات لابتزاز الأموال من المدنيين، بدلاً من ضمان الحماية لهم وضمان سيادة القانون (انظر الفرعين "ثالثاً - ألف" و"خامساً - باء" أدناه). وكان

(1) أعضاء اللجنة هم "باولو سيرجيو بينهيرو" (الرئيس)، وهاني مجلّي، و"لين ويلشمان".

(2) وجهت اللجنة طلبات إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للحصول على معلومات (انظر المرفق الرابع، ولم يرد أي رد حتى الآن)، وكذلك إلى أطراف النزاع الأخرى وإلى الدول الأعضاء الأخرى، وهي ممتنة للردود الواردة وللرسائل المتبادلة الأخرى.

(3) بما في ذلك تسع من الرسائل الدورية المتطابقة التي وجهتها الحكومة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وآخرين، والتي أُرسلت في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2024.

(4) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرات 7-10؛ والوثيقة A/HRC/19/69، الفقرة 10.

(5) بينما تسيطر حكومة الجمهورية العربية السورية على ما يقرب من 70 في المائة من أراضي الدولة، بدعم من القوات الروسية والإيرانية وقوات أجنبية أخرى، تسيطر الجماعات المسلحة غير الحكومية على مساحات كبيرة من الأراضي والمراكز السكانية في شمال وشمالي غربي البلد، في حين تحتفظ ثلاث دول أجنبية – هي إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية – بالسيطرة الفعلية على أجزاء من الأراضي السورية (انظر المرفق الثاني). ونفذ الأردن ضربات جوية.

يُنظر إلى جهود إعادة هيكلة قطاع الأمن على أنها محاولة لزيادة مركزية السلطة وتأكيد سيطرة الحكومة على المؤسسات الأمنية الرئيسية. أمّا الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في تموز/يوليه[6] فلم يكن من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير المسار السياسي أو العسكري للبلد.

6- وأما على الصعيد الدولي، فقد واصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا الضغط من أجل القيام على سبيل الاستعجال بوقف التصعيد وبوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإعادة انعقاد اللجنة الدستورية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة خطوة بخطوة من أجل المضي قدماً. بيد أن الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254(2015) قد ظلت متوقفة[7].

7- وتضاءل التمويل الإنساني في خضم الأزمات الإقليمية والعالمية المتنافسة، حيث لم يُوفَّر بحلول شهر تموز/يوليه 2024 تمويل إلا بنسبة 20 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024[8]. وقد حدث ذلك على الرغم من أن زهاء 13 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وأكثر من 650 000 طفل تظهر عليهم علامات التقزم بسبب سوء التغذية الحاد، بينما يعيش تسعة من كل عشرة سوريين تحت خط الفقر[9]. وأفادت التقارير بأن قوافل المساعدات الداخلة عبر خطوط التماس قد مُنعت على نحو متكرر في جميع أنحاء البلد، ما حرم المجتمعات المحلية من المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك في مخيم الركبان[10]. وفي 8 تموز/يوليه 2024، مددت الحكومة موافقتها على إيصال المساعدات الإنسانية العابرة لخطوط التماس عن طريق معبر باب الهوى وذلك حتى 13 كانون الثاني/يناير 2025، على الرغم من إغلاق تركيا له لفترة وجيزة في أعقاب المظاهرات التي اندلعت في شمال الجمهورية العربية السورية في أوائل تموز/يوليه 2024[11].

8- وقد وصفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقرير صدر مؤخراً كيف أدت التدابير القسرية الأحادية الجانب إلى أن تواجه المنظمات الإنسانية زيادة في تكاليف مشترياتها وتأخيرات في تسليم السلع وفي المعاملات المالية بسبب تقييمات الامتثال المعقدة المتعلقة بالتدابير القسرية الأحادية الجانب[12]. وأوصت اللجنة باتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الإفراط في الامتثال لهذه التدابير ومن آثارها المثبطة ولتمكين المنظمات الإنسانية من إجراء معاملات مالية مبسطة.

9- وتسبب القتال بين الجماعات المسلحة الموالية للحكومة والجماعات المسلحة المناهضة لها في وقوع خسائر في صفوف المدنيين على طول خط الجبهة في إدلب، وإن كان ذلك على نطاق أقل مما كان عليه الحال خلال أعمال التصعيد في فترة التقرير السابق (انظر الفرع "ثالثاً – دال" أدناه). وفي الوقت

(6) الرابط: https://sana.sy/en/?p=334619.

(7) الرابط: https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2024-07-22_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered_.pdf.

(8) الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/mr-ramesh-rajasingham-director-coordination-division-unocha-behalf-ms-joyce-msuya-acting-usg-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-briefing-security-council-humanitarian-situation-syria-22-july-2024?utm_source=rw-subscriptions&utm_medium=email&utm_campaign=country_updates_226.

(9) الرابط: https://specialenvoysyria.unmissions.org/transcript%C2%A0-press%C2%A0stakeout%C2%A0-united-nations-special-envoy%C2%A0-syria-mr-geir-o-pedersen-following.

(10) الرابط: https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2024-06-25_secco_un_deputy_special_envoy_for_syria_ms._najat_rochdi_briefing_as_delivered.pdf.

(11) الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132491.

(12) الرابط: https://unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/dynamics-effects-measures-syrian-arab-republic-english_1.pdf, pp. 10 and 26؛ انظر أيضاً الوثيقة S/2023/419، الفقرة 78.

نفسه، أفادت التقارير بأن الهجمات التي يشنها تنظيم داعش[13] قد ازدادت ومن المتوقع أن تتضاعف في العراق والجمهورية العربية السورية في عام 2024[14]. وأفادت التقارير أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قد نفذا عمليات لمكافحة تنظيم داعش في الشمال الشرقي وفي المناطق الوسطى من البلد على التوالي، دعماً لشركائهما المحليين وشركائهما التابعين للدولة (انظر الفرع "ثالثاً – باء" أدناه). وفي الشمال الشرقي، شنّت تركيا غارات جوية في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية[15] (انظر الفرع "سادساً – ألف" أدناه)، بينما استهدفت غارات جوية نُسبت على نطاق واسع إلى الأردن ما ادُّعي أنهم تجار مخدرات في كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/ يناير 2024 (انظر الفرع "ثالثاً – ألف" أدناه).

10- ومع أن الجمهورية العربية السورية قد ظلت منذ فترة طويلة ساحة قتال بالوكالة لصراعات إقليمية أكبر، فإن هذه الفترة شهدت أيضاً زيادة في الهجمات المبلغ عنها التي شاركت فيها جهات تابعة للدولة وجهات أُفيد بأنها تعمل بالوكالة على الأراضي السورية وانطلاقاً منها، بالتوازي مع الصراع المدمر في غزة وحولها. ففي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وشباط/فبراير 2024، هاجمت الميليشيات التابعة لإيران قواعد الولايات المتحدة في المنطقة، بما في ذلك أكثر من 100 مرة في الجمهورية العربية السورية، ما أدى حسب التقارير إلى وقوع خسائر في صفوف الجيش الأمريكي في الأردن[16]. وردت الولايات المتحدة بضربات جوية أسفرت عن سقوط ضحايا في صفوف الميليشيات المدَّعى أنها مدعومة من إيران في شرقي الجمهورية العربية السورية[17]. كما زادت الضربات الجوية الإسرائيلية، حيث استهدفت العشرات منها مسؤولين إيرانيين ووكلاء إيرانيين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية[18]. وقد أثارت هذه الأحداث، وخاصة الهجوم الذي وقع في 1 نيسان/أبريل على مكتب قنصلي إيراني في دمشق[19] (انظر الفرع "ثالثاً – جيم" أدناه)، الخوف من حدوث المزيد من التصعيد الإقليمي.

11- وعلى الرغم من استمرار العنف وتدهور الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية وعدم إحراز تقدم سياسي، أظهر المدنيون السوريون والمجتمع المدني السوري صمودهم عن طريق استمرارهم في الدفاع عن حقوقهم وفي التظاهر من أجلها في جميع أنحاء البلد، مع استخدام السلطات التابعة للدولة والسلطات غير التابعة لها للعنف من أجل قمع التحديات التي تواجهها في الحكم. واستمرت عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة، فضلاً عن القتل والإعدام، في المناطق التي يسيطر عليها

(13) ظل "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) كياناً إرهابياً وفقاً لقرار مجلس الأمن 2253(2015)؛ انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/54/58، الفقرات 25-29.

(14) الرابط: https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3840981/defeat-isis-mission-in-iraq-and-syria-for-january-june-2024/.

(15) الوثيقة A/HRC/46/54، الفقرة 12. تعتبر تركيا قوات سوريا الديمقراطية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

(16) الرابط: https://www.stateoig.gov/uploads/report/highlight_pdf_file/oir_q2_mar2024_brief_508.pdf؛ والرابط: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3659809/3-us-service-members-killed-others-injured- in-jordan-following-drone-attack/.

(17) الرابط: https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3665642/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-us-strikes-in-iraq-an/.

(18) على سبيل المثال، الرابط: https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-press-releases-regarding-the-hamas-israel-war/february-24-pr/english-statement-by-idf-spokesperson-regarding-the-idf-s-efforts-on-the-northern-border/ at minute 8.17.

(19) الرابط: https://press.un.org/en/2024/sgsm22181.doc.htm، والوثيقة A/78/838-S/2024/281.

جميع المكلفين بالواجبات، وهي تشـــكل جزءاً من البيئة القمعية التي تســـتخدمها هذه الجهات الفاعلة للاحتفاظ بالهيمنة السياسية.

12- وفي السويداء، يطالب المتظاهرون بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية منذ عام تقريباً (انظر الفرع "ثالثاً - ألف" أدناه). ومنذ شباط/فبراير، يحتج السوريون على ممارسات هيئة تحرير الشام[20] في الشـــمال الغربي، بما في ذلك ممارســـات التعذيب والقتل أثناء الاحتجاز (انظر الفرع "رابعاً - ألف" أدناه). كما وقعت احتجاجات في الشمال الشرقي في أواخر أيار/مايو ضد التدابير التي اتخذتها الإدارة الذاتية[21] لتخفيض أسعار القمح، ما أثر على سبل العيش (انظر الفرع "سادساً - باء" أدناه).

13- وفي تطورات أكثر إيجابية، بدأت المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية الســورية عملها الحاســم الأهمية، واللجنة على اســتعداد للتعاون معها[22]. وعُرض أخيراً التقرير الدوري الرابع للجمهورية العربية السورية[23] على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وشارك وفد الحكومة في الاســتعراض بما في ذلك عن طريق الردود الخطية والشفوية على قائمة القضــايا والأسـئلة التي طرحتها اللجنة الأخيرة[24].

14- وبالتزامن مع ذلك، اســتمرت الجهود الرامية إلى تحقيق المســاءلة في ولايات قضــائية تابعة لأطراف ثالثة، حيث أُلقي القبض على أشخاص مشتبه بهم في ألمانيا والسويد بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضــد الإنســانية في الفترة من عام 2012 إلى عام 2014، قيل إنها تتعلق بمخيم اليرموك. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أُلقي القبض على مدير ســجن عدرا الســابق ورئيس اللجنة الأمنية في دير الزور بتهمة ارتكاب مخالفات تتعلق بالهجرة مرتبطة بادّعاءات التعذيب وســوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية. وفي سياق منفصل، أدانت محكمة في فرنسا غيابياً رؤساء سابقين لمكتب الأمن الوطني وإدارة المخابرات الجوية وفرع المزة التابع للمخابرات الجوية بتُهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأصدرت أحكاماً بالسجن المؤبد.

ثالثاً- الانتهاكات المرتكبة في المناطق التي تســيطر عليها الحكومة وهجمات القوات الموالية للحكومة في الشمال الغربي

15- لا تزال الحياة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة تتسم بتدهور الأوضاع المعيشية وخطر الاعتقال التعسفي والانتهاكات ذات الصلة، على خلفية انعدام الأمن وحدوث الاضطرابات بشكل مُزمن في جنوب الجمهورية العربية السورية والعمليات العسكرية المستمرة في الشمال الغربي.

(20) ظلت "هيئة تحرير الشـــام" كياناً إرهابياً وفقاً لقرار مجلس الأمن 2170(2014)؛ وانظر الوثيقة A/HRC/46/54، الفقرة 7، الحاشية 13.

(21) الوثيقة A/HRC/45/31، الفقرة 12.

(22) الرابط: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/04/turk-briefs-un-general-assembly-independent-institution-missing-persons-syria.

(23) الوثيقة CCPR/C/SYR/4.

(24) الوثيقة CCPR/C/SYR/CO/4، والرابط: https://www.ohchr.org/en/news/2024/07/experts-human-rights-committee-welcome-syrias-cooperation-united-nations-refugee.

ألف- الاحتجاز، بما في ذلك التعذيب، وحالات الاختفاء القسري، والوفاة أثناء الاحتجاز

16- استمر احتجاز المدنيين احتجازاً تعسفياً من جانب جهاز أمن الدولة بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي[25]. وجرى اعتقال موظف خدمة مدنية في المنطقة الساحلية بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي مؤيد لمتظاهري السويداء. وبعد مرور شهور، ظل مكان وجوده مجهولاً. وقد أُفيد بأنه فُصل من وظيفته الحكومية. كما اعتقل فرع الأمن الجنائي في اللاذقية رجلاً آخر عقب نشره منشوراً مماثلاً على وسائل التواصل الاجتماعي. ووُجهت لائحة الاتهام إلى كلا الرجلين بموجب قانون الجرائم المعلوماتية لعام 2022 وذلك، فيما ادُّعي، بتهمة "النيل من هيبة الدولة".

التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني

17- استمر التعذيب وإساءة المعاملة في مرافق الاحتجاز الحكومية، بما في ذلك تعذيب وإساءة معاملة السوريين الذين جرى ترحيلهم إلى الجمهورية العربية السورية والرجال الذين سبق لهم التهرب من التجنيد أو الفرار من الخدمة العسكرية. فأحد هؤلاء الفارين الذين فروا من الجمهورية العربية السورية في وقت مبكر من النزاع قد جرى ترحيله إلى البلد في منتصف عام 2023، واحتُجز لمدة ثلاثة أشهر تقريباً في عدة فروع أمنية. وفي فرع إدارة المخابرات العسكرية رقم 235 ("فرع فلسطين")، ظل هذا الرجل محتجَزاً لمدة عشرة أيام مع ثمانية أشخاص آخرين في زنزانة مخصصة للحبس الانفرادي، وتعرض للضرب المتكرر بأنابيب بلاستيكية أثناء التحقيق، وحُرم من النوم، حيث كان حراس السجن يسكبون الماء البارد على المحتجَزين ليلاً. وعندما طلب الرعاية الطبية لإصاباته حُرم من العلاج، وضربه الحراس. وكان هناك فار آخر من الخدمة العسكرية من درعا، جرى ترحيله في عام 2024، بدا هزيلاً ويعاني من إساءة المعاملة، بعد أن فقد نحو 40 كيلوغراماً، عندما زاره أقاربه في سجن صيدنايا العسكري، بعد نقله إلى هناك من فرع المخابرات العسكرية رقم 235.

18- واستمراراً لنمط موثق جيداً[26]، جرى إخضاع اثنين من المحتجَزين، أحدهما فار من الخدمة العسكرية، للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف الجنساني (العنف القائم على نوع الجنس) في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024. وأثناء احتجاز أحد الفارين لدى إدارة المخابرات العسكرية، جرى إخضاعه للاغتصاب المتكرر باستخدام عصا، كما جرى تسليط صدمات كهربائية على أعضائه التناسلية أثناء الاستجواب. كما أن رجلاً آخر، كان محتجزاً في زنزانة مكتظة مع نحو 80 شخصاً آخرين، قد تعرّض للضرب بأدوات مختلفة وعُلِّق من أطرافه لفترات طويلة (وضعية الشبح)[27]، بالإضافة إلى تعرضه أثناء الاستجواب للضرب والحرق بالسجائر، بما في ذلك تطبيقهما على أعضائه التناسلية.

الافتقار إلى ضمانات المحاكمة العادلة

19- ذكر أحد المحتجَزين السابقين المتهمين بانتهاك قانون الجرائم الإلكترونية كيف جرى حرمانه من الاستعانة بمحام، وإجباره على التوقيع على وثائق أثناء الاستجواب، ومنعه من الكلام. وتجاهَل قاضي التحقيق الإصابات الظاهرة الناتجة عن التعذيب.

(25) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرات 56-66؛ والوثيقة A/HRC/54/58، الفقرة 34؛ والرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session53/A-HRC-53-CRP5.docx.

(26) الوثيقة A/HRC/46/55، الفقرات 15 و20 و21.

(27) الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session53/A-HRC-53-CRP5.docx, para. 4.

20- وخلال عام 2024، وصف الناجون من الاحتجاز هم وأقاربهم كيف طالب المحامون وغيرهم من الوسطاء، بمَن في ذلك أشخاص تابعون للدولة، بمبالغ مالية كبيرة لتأمين نقل المحتجز أو الإفراج عنه أو منح الحق في زيارته في الاحتجاز أو شموله بالعفو. بيد أن هذه المدفوعات لم تكن ضمانة لتحقيق النتيجة المرجوة. وفي الوقت نفسه، فإن البلاغات الأمنية التي لا أساس لها من الصحة والتي يقدمها أشخاص مجهولون قد استمرت في التسبب في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

21- وأدت تعسفية النظام القضائي وعدم استقلاليته إلى دفع البعض إلى اتخاذ مسار العنف. وفي حالتين منفصلتين، سعى أفراد الأسرة في البداية إلى الحصول على إطلاق سراح شباب محتجَزين تعسفياً من السويداء عن طريق وسطاء. وعندما أخفق ذلك، استعانوا بميليشيات السويداء المحلية التي قامت من ناحيتها باختطاف عناصر من قوات الأمن السورية، ما أدى في نهاية المطاف إلى مبادلة جميع الأشخاص المعنيين وإطلاق سراحهم دون مزيد من المراجعة القضائية.

الوفيات أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء القسري

22- بينما ظهرت إلى العيان حالات وفاة جديدة أثناء الاحتجاز في مرافق الدولة، ظلت السرية التي تحيط بالاحتجاز من جانب الأجهزة الأمنية[28] تعرقل جهود الأُسَر الرامية إلى معرفة مصير أقاربهم، ما اضطرهم في كثير من الأحيان إلى دفع مبالغ كبيرة لوسطاء غير موثوق بهم.

23- وحصلت أُسرة ناشط من نشطاء السلام فُقد في شباط/فبراير 2014، عقب مداهمة الحكومة لمنزله في ريف دمشق، على إخطار وفاة عن طريق السجل المدني بعد عقد من الزمن، في عام 2024، ما يشير إلى أنه توفي أثناء احتجازه في عام 2014، بعد توقيفه بأقل من شهر. وفي حالة أخرى، جرى اعتقال مقاتل "متصالح"[29] وناشط إعلامي من جانب إدارة المخابرات العسكرية أثناء مداهمة منزله في درعا في عام 2023. وقام أفراد أُسرته بزيارته في سجن صيدنايا العسكري بعد شهرين من القبض عليه. وبعد أن أفادت تقارير بأن إدارة السجن قد ألغت، دون توضيح، زيارة لاحقة كان المقرر القيام بها في أواخر عام 2023، أبلغهم وسيط تابع للحكومة بأن الرجل توفي أثناء الاحتجاز.

24- كما توفي في أيار/مايو محامٍ كان محتجزاً لدى شرطة مدينة الحسكة بعدما أُفيد بأن الشرطة رفضت طلباً من زعماء العشائر المحلية بنقله إلى مرفق طبي مناسب. وأعيدت الجثة إلى الأُسرة، ولكن السلطات لم توضح ظروف الوفاة.

25- وفي الحالات التي صدرت فيها إشعارات رسمية بالوفاة، وهو كثيراً ما حدث بعد سنوات من تاريخ الوفاة المعلن، لم يجر تقديم رفات الموتى أو تفاصيل تشرح ظروف الوفاة للأُسَر.

26- ووثقت اللجنة أيضاً حالات لمحتجزين سابقين صدرت بشأنهم إخطارات رسمية بالوفاة رغم أنهم كانوا لا يزالون على قيد الحياة. ومثل هذه الحالات تخلق حالة عدم يقين لدى أُسَر الأشخاص المفقودين التي جرى موافاتها بإشعارات الوفاة، والتي كثيراً ما ترفض، نتيجة لذلك، الاعتراف بالوفاة في غياب الرفات. ولم يكن من الواضح ما إذا كانت الحالات الموثقة لإخطارات الوفاة الرسمية غير الصحيحة ناجمة عن أفعال متعمدة أو عن أخطاء إدارية، وهي أمر ليس نادر الحدوث. ففي أحد الأمثلة على ذلك، اكتشفت إحدى الأُسَر مؤخراً أن الخطأ في تهجئة اسم قريبهم المحتجز قد أدى بمسؤولي الدولة إلى أن

(28) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرة 56.

(29) مقاتلو المعارضة السابقون الذين جندتهم قوات الأمن الحكومية منذ عام 2018 عن طريق ما يسمى بعمليات "المصالحة" التي تقودها الدولة: انظر الوثيقة A/HRC/42/51، الفقرة 68؛ والوثيقة A/HRC/36/55؛ الفرع "ثالثاً - ألف" - 1.

يُنكروا في البداية احتجاز الشخص المحتجز لديهم، ما أثار القلق من أن يكون محتجَزون آخرون قد اختفوا لأسباب مماثلة.

النتائج المتوصَّل إليها

27- على الرغم من أن بعض الجرائم والجنح محددة بشكل جيد في التشريعات السورية الحالية، فإن جزءاً كبيراً من إطار مكافحة الإرهاب ومن الأحكام المتعلقة بالجرائم السياسية وبجرائم أمن الدولة، بما في ذلك أحكام قانون الجرائم المعلوماتية، معرّف تعريفاً غامضاً لدرجة أنه يؤدي إلى احتمال كبير لحدوث الاحتجاز التعسفي والإدانة. وإن الحكومة، باحتجازها الأشخاص بسبب ممارستهم المشروعة للحريات الأساسية، وإخفاء المحتجزين قسراً، تكون قد مارست الاحتجاز التعسفي. وانتهكت الحكومة أيضاً الحق في محاكمة عادلة.

28- وتوجد لدى اللجنة أسباب معقولة تدعوها إلى الاعتقاد بأن الحكومة قد واصلت ارتكاب أفعال التعذيب وسوء المعاملة ضد الأشخاص المحتجزين في مرافق الدولة، بما في ذلك ارتكاب الممارسات التي تتسبب في الوفاة أثناء الاحتجاز، فضلاً عن السجن التعسفي، والاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة، وحالات الاختفاء القسري، ما يؤكد مرة أخرى استمرار أنماط الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

باء- انعدام الأمن، بما في ذلك الاشتباكات والهجمات

الاشتباكات المسلحة في درعا

29- ظل الوضع في درعا[30] يتسم بالاضطرابات وارتفاع مستويات انعدام الأمن، مع استمرار الهجمات المتبادلة بين القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة المعارِضة في غرب درعا، والاغتيالات، والهجمات بالعبوات الناسفة البدائية الصنع، والاتجار بالمخدرات، وتزايد وجود تنظيم داعش[31]، والعمليات الأمنية المستمرة من جانب القوات الموالية للحكومة.

30- وفي 8 كانون الثاني/يناير، قام العشرات من أفراد القوات الموالية للحكومة، التي تضم مقاتلين من اللواء الثامن في الجيش العربي السوري، بمن فيهم مقاتلون "متصالحون"، بمهاجمة منزل أحد قادة المعارضة في منطقة سكنية في اليادودة. وحاصرت القوات البلدة في الصباح الباكر وداهمت عدة منازل وسط إطلاق نار كثيف، بما في ذلك بالذخيرة ذات العيار الثقيل، ما أسفر عن مقتل مدنيين اثنين على الأقل وإصابة اثنين آخرين على الأقل، من بينهم امرأة مسنة. وأفادت التقارير بأنه جرى منع نقل العديد من المصابين إلى المستشفى حتى الغسق.

31- وفي صباح يوم 7 نيسان/أبريل، استهدف أكثر من 100 مقاتل موالٍ للحكومة قائد جماعة من جماعات المعارضة المسلحة خلال غارات على ثلاثة منازل على الأقل في الصنمين. وقُتل في الهجوم عشرة مدنيين – هم سبعة رجال وامرأة وطفلان. واستُهدفت المرأة بالضرب وبإطلاق النار عليها أكثر من 20 مرة أمام أطفالها. وأفادت التقارير أن أحد المهاجمين حاول اغتصاب نساء. كما قُتل تسعة مقاتلين، من بينهم طفلان مقاتلان تابعان لجماعة المعارَضة المسلحة. وتشير شهادات الشهود والمواد الفوتوغرافية ومواد الفيديو الموثقة إلى أن معظم الضحايا قد أُعدِموا بالسكاكين والطلقات النارية من مسافة قريبة. وأُعدم بعض المقاتلين، بمن فيهم طفل، بعد أن جرى أسرهم. وقد قام المهاجمون بتدنيس جثث

(30) الوثيقة A/HRC/54/58، الفقرة 23.

(31) الرابط: https://www.centcom.mil/ABOUT-US/POSTURE-STATEMENT/.

العديد من القتلى والتمثيل بها بعد موتهم. وفي أعقاب الهجوم، قاموا بنهب المنازل قبل أن يشعلوا النيران فيها ويحرقوا ثلاثة مدنيين أحياء – هما طفلان ورجل واحد.

32- وأقر فصيل موالٍ للحكومة، يقال إنه مرتبط بإدارة المخابرات العسكرية ويضم مقاتلين "متصالحين"، بمسؤوليته عن الهجوم، مشيراً إلى أنه جاء انتقاماً لحادث انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع قيل إنه أدى إلى مقتل سبعة أطفال في البلدة نفسها في 6 نيسان/أبريل. وكان المهاجمون ملثَّمين ويرتدون زياً داكناً، وفي بعض الحالات كانوا يهتفون أو يكتبون شعارات مرتبطة بفكر داعش، وفقاً لشهود عيان ومقاطع فيديو موثقة. ولم تتدخل الفرقة التاسعة التابعة للجيش العربي السوري المنتشر على بعد 50 متراً تقريباً من المنازل التي دوهمت أثناء الهجوم، وليست اللجنة على علم بأي تحقيق أجرته الحكومة في الحادث.

33- وبعد مرور ست سنوات على استعادة الحكومة السيطرة على درعا، توضح هذه الحوادث كيف أن المنطقة لا تزال تتسم باستمرار العنف والاقتصاص، وبغياب سيادة القانون، وعودة ظهور التطرف العنيف.

34- وتوجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن هجوم 8 كانون الثاني/يناير يرقى إلى مستوى الهجوم المباشر على المدنيين ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وتضمنت غارة 7 نيسان/أبريل أفعالاً ترقى إلى مستوى القتل والاعتداء على الكرامة الشخصية. وقد ترقى هذه الأفعال إلى مستوى جرائم الحرب. وفضلاً عن ذلك، يُحظر تجنيد واستخدام الأطفال دون سن 18 عاماً من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة[32]. وفي حالة الأطفال دون سن 15 عاماً، فإن هذا قد يرقى إلى جريمة حرب.

الهجمات في المناطق الوسطى من الجمهورية العربية السورية

35- استمرت الهجمات في صحراء البادية وسط البلد، حيث تفيد التقارير بوجود تنظيم داعش وجماعات موالية للحكومة، بما في ذلك ميليشيات مدعومة من إيران. وقد تبنى تنظيم داعش بعض الهجمات على القوات الموالية للحكومة، والتي ردّت عليها القوات الجوية الفضائية للاتحاد الروسي بشن ضربات جوية. كما شُنت هجمات أخرى، لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها بعد، استهدفت مرة أخرى المدنيين الذين يجمعون الكمأة الصحراوية المربحة. كما أفادت التقارير بأن عشرات المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، قد قُتلوا أو شُوهوا بسبب الألغام الأرضية أو انفجار ذخائر غير منفجرة.

36- وفي 6 آذار/مارس، تعرضت مجموعة من المدنيين مصحوبة بقوة مرافقة صغيرة من قوات الدفاع الوطني لهجوم في البادية بينما كانوا يجمعون الكمأة في منطقة كباجب في جنوب غربي محافظة دير الزور. وقامت مجموعة من نحو عشرة رجال مسلحين بإطلاق النار على سائقيْن مدنييْن وأردوهما قتيلين وأضرموا النيران في 13 مركبة.

37- وبعد أسبوعين، أي في 21 آذار/مارس، تعرضت مجموعة من 17 مدنياً لهجوم شنه مسلّحون يستقلون دراجات نارية أثناء جمعهم الكمأة في البادية، جنوب شرقي مدينة الرقة، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة اثنين على الأقل واختطاف ستة مدنيين آخرين. وفي اليوم نفسه، اختفى أربعة رجال، من بينهم ثلاثة مقاتلين من قوات الدفاع الوطني، أثناء البحث عن المختطَفين. وعلى مدى الأيام القليلة التالية،

(32) الرابط: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/optional-protocol-convention-rights-child-involvement-children.

أفادت التقارير بأن مدنيين برفقة أفراد من قوات الدفاع الوطني قد استعادوا جثث الرجال الأربعة، وجثث المختطَفين الستة بالقرب من موقع الهجوم الأولي.

38- وعلى الرغم من عدم إعلان أي طرف مسؤوليته عن هجمات 6 آذار/مارس و21 آذار/مارس في البادية، فإن مثل هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد، إذا ارتكبها أحد أطراف النزاع[33].

الاحتجاجات السلمية في السويداء

39- استمر بصورة منتظمة تنظيم المظاهرات المناهضة للحكومة في محافظة السويداء والتي لم تنطو، في معظم الأحيان على وقوع حوادث عنف. بيد أنه في 28 شباط/فبراير، قام ما يقدر بمئات المتظاهرين – بمن فيهم نساء وأشخاص مسنون – الذين تجمعوا أمام مبنى حكومي في وسط مدينة السويداء، بمواجهة قوات الأمن الحكومية التي أطلقت النار في الهواء، بغرض تفريق المتظاهرين فيما يبدو. وقُتل متظاهر وأصيب آخر برصاصات طائشة. ويشير الشهود ومقاطع الفيديو التي جرى التحقق منها إلى أن المتظاهرين كانوا غير مسلحين أثناء الحدث.

40- وفي 23 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن وفداً من المتظاهرين السلميين قد طالب بإزالة نقطة تفتيش تابعة للجيش العربي السوري جرى إنشاؤها حديثاً عند المخرج الشمالي للسويداء. وفي وقت لاحق من ذلك المساء، اندلعت اشتباكات بين القوات الحكومية والميليشيات المحلية، حيث أفادت التقارير باستخدام الأسلحة الخفيفة والقصف، ما أدى إلى إصابة شخص مدني. ولا تزال التحقيقات في هذه الحادثة وغيرها من حوادث العنف الأخيرة[34] مستمرة.

الضربات الجوية في السويداء

41- هاجم سلاح الجو الملكي الأردني عدة مناطق حدودية في محافظة السويداء في كانون الثاني/يناير وذلك، حسبما أفادت التقارير، لمواجهة زيادة تهريب المخدرات والأسلحة[35]، ما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين في ثلاث مناسبات. وفي 5 كانون الثاني/يناير، أصابت غارة جوية بئراً للمياه بالقرب من قرية أم الرمان جنوب السويداء، ما أسفر عن مقتل مدني كان يحرس المنشأة، بينما أصابت غارة جوية أخرى منزل مهرب مخدرات مدَّعى بالقرب من قرية الشعب بدون وقوع إصابات. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أصابت غارات جوية قرى عرمان والشعب والملاح، ما أسفر عن مقتل زوجين مسنين في الشَّعب ومدني آخر في الملاح. وخلال ليلة 18 إلى 19 كانون الثاني/يناير، أصابت غارات جوية منطقتين سكنيتين على الأقل في عرمان، ما أسفر عن مقتل 10 مدنيين، من بينهم بنتان وخمس نساء. وأفادت التقارير بأن الغارات الجوية قد تسببت في نزوح آلاف المدنيين بصورة مؤقتة.

(33) الوثيقة A/HRC/54/58، الفقرة 30.

(34) الرابط: https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2024-07-22_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered_.pdf.

(35) وخاصة الكبتاغون – انظر الرابط: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Iraq/Iraq_regional_dynamics_report_2024.pdf?utm_source=substack&utm_medium=email, pp. 11 and 12. انظر أيضاً الرابط: https://web.archive.org/web/20240105105145/https://www.almamlakatv.com/news/133314-مصدر-ل-المملكة-الأردن-نفذ-غارتين-جويتين-داخل-سوريا-لملاحقة-مهربي-مخدرات.

42- وفي 23 كانون الثاني/يناير، أعربت الجمهورية العربية السورية عن "أسفها الشديد"[36] إزاء "الغارات الجوية التي شنها سلاح الجو الملكي الأردني على عدة قرى ومناطق داخل الأراضي السورية"، مشيرة إلى أن هجوم 18 كانون الثاني/يناير قد أسفر عن "مقتل عدد من الأشخاص" في السويداء. وفي اليوم نفسه، ذكر الأردن أن "تهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود السورية إلى الأردن يشكل تهديداً للأمن الوطني" ويجب التصدي له[37]. ويتوافق تحليل الطب الشرعي الرقمي لصور المخلفات مع الذخائر التي استخدمها سلاح الجو الملكي الأردني في هجمات سابقة.

43- وربما تكون الغارات الجوية التي شُنت في 5 و9 و19 كانون الثاني/يناير على المناطق السكنية والأعيان المدنية في محافظة السويداء قد شكلت استخداماً للقوة المفرطة التي استُخدمت بشكل تعسفي وغير متناسب بما يشكل انتهاكاً للحق في الحياة[38]. وهذه الهجمات، نظراً إلى أنها قد يكون لها أيضاً علاقة بالنزاع المسلح وإلى عدم وجود أهداف عسكرية، قد ترقى أيضاً إلى شن هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

جيم- تأثير الصراع في غزة

44- في خضم اشتداد حدة التوترات الإقليمية نتيجة للصراع الدائر في غزة، ازدادت العمليات العسكرية في عدة أنحاء من الجمهورية العربية السورية (انظر الفرع "ثانياً" أعلاه). وشملت هذه العمليات ثلاث هجمات إسرائيلية محتملة في مناطق سكنية مكتظة بالسكان، ما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

45- وفي 7 شباط/فبراير، ضربت غارات جوية مدينة حمص والريف المحيط بها، ما أسفر عن مقتل العديد من مقاتلي حزب الله اللبناني فضلاً عن اثنين من المدنيين على الأقل - امرأة مدنية وصيدلي - عندما أصيب مبنى سكني يقع في حي الحمرا بالقرب من ملعب حمص البلد. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي نسبته الجمهورية العربية السورية إلى إسرائيل[39].

46- وفي الشهر التالي، ضربت غارات جوية أخرى عدة مواقع في محافظة دير الزور، ما أسفر عن مقتل أحد عاملي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة في 26 آذار/مارس، إذ أصاب صاروخ مبنى يدَّعى أن عناصر الحرس الثوري الإسلامي يشغلونه بجوار منزل هذا الشخص في حي القصور في مدينة دير الزور[40]. كما أصابت الغارات الجوية مناطق سكنية في البوكمال - بما في ذلك مبنى بالقرب من مدرسة المعري يُقال إن الحرس الثوري الإسلامي يستخدمه في أنشطة عسكرية، كما أصابت هدفاً بالقرب من مستشفى بدر. ونسبت الحكومة الضربات إلى القوات الإسرائيلية، وذكرت وسائط الإعلام الرسمية الإسرائيلية أنه جرى استهداف قواعد للحرس الثوري الإسلامي في شرقي الجمهورية العربية السورية تُستخدم لتهريب الأسلحة[41].

(36) الرابط: https://sana.sy/?p=2035048 (باللغة العربية).

(37) الرابط: https://x.com/ForeignMinistry/status/1749843289036001775.

(38) الوثيقة A/HRC/54/58، الفقرتان 22 و31.

(39) الوثيقة A/78/769-S/2024/148، والرابط: https://sana.sy/?p=2041009.

(40) الرابط: https://syria.un.org/en/264411-statement-un-resident-coordinator-and-humanitarian-coordinator-syria-adam-abdelmoula-killing.

(41) الوثيقة A/78/845-S/2024/285، والرابط: https://www.kan.org.il/content/kan-news/defense/729135/.

47- وبعد ظهر يوم 1 نيسان/أبريل، أصابت غارة جوية مبنى تستأجره قنصلية جمهورية إيران الإسلامية مجاوراً للسفارة في منطقة المزة السكنية في دمشق، ما أسفر، حسب التقارير، عن مقتل 16 شخصاً، من بينهم سبعة من كبار المستشارين العسكريين الإيرانيين ومدنيان اثنان، وإصابة آخرين[42]. ونسبت الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية الهجوم إلى إسرائيل[43].

48- وفي الحوادث المذكورة أعلاه، فبينما بدت الهجمات موجهة إلى أهداف عسكرية، فإنها تثير مع ذلك القلق بشأن احترام مبدأي التحوّط والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني.

دال- هجمات القوات الموالية للحكومة على الشمال الغربي

الهجمات البرية التي شنها الجيش العربي السوري

49- ظل التصعيد الذي حدث في أواخر عام 2023[44] مستمراً في أوائل عام 2024، مع وقوع هجمات متعددة، حققت اللجنة في 12 هجوماً منها تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين. وكثيراً ما نشرت القوات الحكومية أسلحة غير دقيقة في المراكز الحضرية المكتظة بالسكان، ما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين. كما جرى استهداف المدنيين بالأسلحة الموجهة أثناء حصاد المحاصيل الزراعية، فضُربت المركبات الزراعية، ما شكل استمراراً لنمط موثَّق سابقاً[45].

50- ورداً على هجوم شنته هيئة تحرير الشام على بلدتي نبل والزهراء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أدى، بحسب التقارير، إلى مقتل امرأة حامل وابنتها الصغيرة ووالد زوجها، وإصابة مدنيين اثنين آخرين، قصفت القوات الحكومية مناطق سكنية في دارة عزة قصفاً شديداً في 1 كانون الثاني/يناير. وقُتل ثلاثة رجال وأصيب آخر بجروح. وفي اليوم نفسه، قصفت القوات الحكومية قريتي برج حيدر وكباشين غربي حلب رداً على هجمات شنها فيلق الشام، حسبما أفادت التقارير. وقُتل رجلان وفقد طفل عمره 6 سنوات ساقه بعد انفجار قذيفة في حديقتهم في برج حيدر. وقُتلت امرأة واحدة وأصيب ستة مدنيين آخرين، من بينهم امرأتان وبنتان صغيرتان، بسبب القصف في كباشين. وأبلغ شهود عن وجود طائرة مسيَّرة في السماء في ذلك الوقت.

51- وفي هذا السياق أيضاً، حدث خلال فترة ما بعد ظهر يوم 6 كانون الثاني/يناير أن أطلقت القوات الحكومية، التي ربما كانت متمركزة في سراقب، قذيفة مدفعية واحدة سقطت خارج متنزّه في جنوب مدينة إدلب، حيث كان الأطفال يلعبون. وقُتلت طفلة عمرها 18 شهراً وأصيبت امرأة بجروح. وأبلغ الشهود عن وجود طائرة مسيَّرة في السماء في ذلك الوقت. وأطلقت القوات الحكومية ما لا يقل عن سبعة صواريخ غراد عيار 122 ملم من طراز 9M22 تحمل ذخائر عنقودية حارقة على مدينة إدلب في وقت لاحق من ذلك اليوم؛ ولم يُبلَّغ عن وقوع إصابات بين المدنيين ولكن جرى تدمير مصنع بعد اشتعال النيران فيه. وفي اليوم التالي، أطلقت القوات الحكومية ذخائر عنقودية على مدينة إدلب، ما أدى إلى إصابة رجل مدني وإحدى البنات وإلحاق الضرر بأحد المباني.

52- وفي مساء يوم 16 كانون الثاني/يناير، أطلقت القوات الحكومية في سراقب ما لا يقل عن ثمانية صواريخ غراد عيار 122 ملم من طراز 9M22، وهي صواريخ ذات رؤوس حربية قياسية، على أريحا،

(42) الرابط: https://specialenvoysyria.unmissions.org/statement-attributable-united-nations-special-envoy-syria-mr-geir-o-pedersen-attack-diplomatic، والرابط: https://en.mfa.gov.ir/portal/newsview/743404.

(43) الوثيقة A/78/845-S/2024/285، والوثيقة A/78/838-S/2024/281.

(44) الوثيقة A/HRC/55/64.

(45) الوثيقة A/HRC/52/69؛ الفقرة 27؛ والوثيقة A/HRC/51/45، الفقرة 41.

فدمرت منزلاً واحداً على الأقل، وألحقت الضرر بمستشفى وشركة تجارية محلية وتسببت في تشريد السكان. وقُتل رجلان وأصيب ستة مدنيين، من بينهم طفلتان تبلغان من العمر 7 أعوام و12 عاماً.

53- وهاجمت القوات الحكومية في 10 آذار/مارس سيارة "فان" صغيرة كانت تنقل أطفالاً من مدرسة قرآنية إلى منازلهم، ويُحتمل أن يكون ذلك باستخدام صاروخ، بالقرب من دارة عزة. وقُتل صبي عمره 12 عاماً، وأصيب خمسة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال، ودُمرت السيارة. وبحسب ما ورد، كانت السيارة نفسها تنقل الأطفال بشكل يومي لمدة شهر. وفي ذلك اليوم، جرى إنزال ثلاثة أطفال قبل الهجوم بدقائق. وشوهدت طائرة مسيَّرة في السماء.

54- وفي الشهر التالي، في 1 نيسان/أبريل، شنت القوات الحكومية، التي يُحتمل أنها كانت متمركزة في سراقب، هجوماً على سَرمين بموجتين من نيران صواريخ غراد عيار 122 ملم من طراز 9M22. ولم تتسبب الموجة الأولى في وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ولكن الموجة الثانية التي شملت ما لا يقل عن ثمانية صواريخ قد قتلت امرأة وطفلتين، وأصابت تسعة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال وامرأتان. وإحدى البنات المصابات بُترت ساقها. كما لحق الضرر بمنازل ومدرسة وسوق.

55- واستهدفت القوات الحكومية، ربما من الفوج السادس والأربعين، قرية إبزيمو مساء يوم 5 أيار/مايو بقذيفة مدفعية واحدة. وقُتل صبي عمره 12 عاماً وأصيبت أمه بجروح خطيرة، ما تسبب في بتر ساقها.

56- وقُتل طفلان يبلغان من العمر 7 و9 سنوات وأصيب طفل رضيع بجروح خطيرة بالقرب من كفر نوران في 28 أيار/مايو عندما أطلقت القوات الحكومية، التي يُحتمل أنها من الفوج السادس والأربعين، صاروخاً موجهاً مضاداً للدبابات من طراز "كورنيبت" 9M133 على مركبة زراعية كانت متوقفة خارج منزل مدني ما أدى إلى تدميرها. وبعد ثلاثة أيام، في 1 حزيران/يونيه، أطلقت القوات الحكومية صاروخاً موجهاً مضاداً للدبابات من طراز "كورنيبت" 9M133، ما أدى إلى تدمير مركبة زراعية ثابتة بالقرب من كفر نوران، في منتصف النهار. وبعد ساعات، أصاب صاروخ موجه آخر من طراز "كورنيبت" 9M133 المضاد للدبابات شاحنة صغيرة بالقرب من الأتارب، فتسبب في قتل اثنين من المزارعين وصبي.

هجوم القوات الجوية الفضائية التابعة للاتحاد الروسي

57- أسفرت إحدى الغارات الجوية الروسية الموثقة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ففي صباح يوم 29 شباط/فبراير، نفّذت القوات الجوية الفضائية التابعة للاتحاد الروسي أربع غارات جوية على مصنع للأثاث في منطقة ريفية غربي مدينة إدلب. وشاركت طائرتان في الهجوم باستخدام ثمانية صواريخ. وأصاب صاروخ واحد على الأقل المصنع وأصابت صواريخ ثلاثة أخرى الأرض المحيطة به. وقُتل مدني واحد وأصيب خمسة آخرون، من بينهم طفل، بجروح. ودُمرت أجزاء من المصنع. وتشير المعلومات التي جُمعت، بما في ذلك المواد البصرية، إلى أنه كان مبنى مدنياً. بيد أنه في أعقاب الهجوم، أصدرت سلطات الاتحاد الروسي بياناً قالت فيه أنها هاجمت قواعد إرهابية غربي إدلب.

النتائج المتوصَّل إليها

58- فيما يتعلق بكل حادثة من الحوادث المذكورة أعلاه، سعت اللجنة إلى الحصول على أدلة على وجود أهداف عسكرية في المنطقة المجاورة مباشرة للهجمات ولكنها لم تتلقَّها[46].

(46) انظر الحاشية 2.

59- ففي الهجمات على دارة عزة وبرج حيدر وكباشين في 1 كانون الثاني/يناير، وعلى مدينة إدلب في 6 كانون الثاني/يناير، وعلى أريحا في 16 كانون الثاني/يناير، وعلى سرمين في 1 نيسان/أبريل، وعلى قرية إبزيمو في 5 أيار/مايو، توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الحكومية شنت هجمات عشوائية قتلت أو أصابت مدنيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وقد ترقى هذه الهجمات إلى جرائم مستوى حرب. وفيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في كفر نوران في 28 أيار/مايو، وقرب الأتارب في 1 حزيران/يونيه، وقرب دارة عزة في 10 آذار/مارس، توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الحكومية قد نفذت هجمات مباشرة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وقد ترقى هذه الهجمات إلى مستوى جرائم حرب.

60- وبخصوص إطلاق الذخائر العنقودية على مناطق مكتظة بالسكان في مدينة إدلب في 6 و7 كانون الثاني/يناير، في استمرار لنمط يُلاحظ حدوثه منذ عام 2012[47]، توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الحكومية قد ارتكبت هجوماً عشوائياً بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وقد يرقى هجوم 7 كانون الثاني/يناير الذي أسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين إلى جريمة حرب.

61- وربما تكون القوات الجوية الفضائية للاتحاد الروسي قد أخفقت في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، فيما يتصل بالغارة الجوية التي شُنّت في 29 شباط/فبراير.

رابعاً- الانتهاكات التي ارتكبتها هيئة تحرير الشام في الشمال الغربي

62- ابتداءً من شهر شباط/فبراير، انتشرت في مختلف مناطق الهيئة احتجاجات كبيرة على نحو غير مسبوق قادها ناشطون مدنيون ودعمتها شخصيات عسكرية ودينية. وقد طالب المتظاهرون بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والأمنيين، وبإجراء إصلاحات في الحكم وإصلاحات اجتماعية-اقتصادية، وبإقالة زعيم الهيئة أبو محمد الجولاني. وكان محرّك هذه المظاهرات هو تقارير عن قيام جهاز الأمن العام التابع لهيئة تحرير الشام بتعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، بعد أشهر من حملات الاعتقالات التي شنتها الهيئة مستهدفةً عناصرها هي وكذلك أعضاء في جماعات مسلحة أخرى وأحزاب سياسية، مثل حزب التحرير. واعترف السيد الجولاني علناً باستخدام "وسائل ضغط محظورة وشديدة على المعتقلين"، وتعهد، حسبما أفادت التقارير، بالتحقيق في الأمر ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وبينما جرت المظاهرات في البداية بصورة سلمية، دون تدخل يذكر، بدأت هيئة تحرير الشام لاحقاً في استخدام القوة والاعتداء على المتظاهرين وتوقيفهم.

ألف- الحرمان غير القانوني من الحرية، والتعذيب وإساءة المعاملة

63- احتجزت هيئة تحرير الشام رجالاً ونساءً وكذلك أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات. وكان من بينهم مدنيون محتجَزون لانتقادهم هيئة تحرير الشام ولمشاركتهم في المظاهرات، فضلاً عن ضحايا جرائم جرى اعتقالهم لمحاولتهم التماس العدالة لدى محاكم "حكومة الإنقاذ"[48] التابعة لها.

64- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توثيق أساليب التعذيب - بما في ذلك أساليب الشبح والدولاب والضرب بالأنابيب والكابلات والعصي - في مراكز الاحتجاز التالية: سجن حارم، وسجون

(47) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرة 39؛ والوثيقة A/HRC/52/69، الفقرة 25؛ والوثيقة A/HRC/22/59، الفقرة 21.

(48) الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرة 60.

سـرمدا بما في ذلك سـجن المحكمة وسـجن الحكيم (فرع جيم – 11)، ومركز شـرطة الدانا، وفرع الأمن الجنائي التابع لهيئة تحرير الشام، ومبنى مكتب المدعي العام في مدينة إدلب.

65- وتعرض الأشـخاص المحتجزون في سـجن حارم في عام 2023 للتعذيب بأسـلوب الشـبح والضرب، ما أدى في إحدى الحالات إلى كسر في الذراع. ووصفت إحدى المعتقلات السابقات كيف جرى تعليقها رأساً على عقب لمدة ثلاث ساعات للضغط عليها للاعتراف، كما شهدت على إصابة زميلة لها من المحتجَزات بعد تعرضها للضرب المبرح. كما أفادت التقارير باحتجاز نساء حوامل، ونساء لديهن أطفال صغار، وبنات في سجن حارم.

66- كما أن معتقلين سابقين كانوا محتجَزين في سجن الحكيم في عامي 2023 و2024 قد جرى تعصيب أعينهم وتقييد أيديهم أثناء الاستجوابات وضربهم، بما في ذلك بالكابلات والعصي. وكان ثلاثة محتجزين سابقين قد احتُجزوا في الحبس الانفرادي، بما في ذلك لفترات تتراوح بين خمسة أشهر وثلاثة أشهر. ووصفت امرأة زيارتها لقريبها في سجن سرمدا في عام 2023 حيث رأته يعاني من كدمات في وجهه وخلع في ذراعه.

67- ووصف محتجَز سابق أُفرج عنه في عام 2024 من سجن محكمة سرمدا غرفة مخصصة في السجن كان يجري فيها تعذيب المحتجَزين. وذكر أنه تعرض للتعذيب بأسلوب الدولاب وللضرب المتكرر، بما في ذلك ما حدث عقاباً له على التحدث إلى محتجزين آخرين. وجُلِد رجل مدني بعد أن حكم عليه القاضي في محكمة سرمدا الجنائية بأكثر من 50 جلدة في عام 2023. وكان يوجد أطفال، يبدو أن بعضهم لا يتجاوز عمرهم 7 سنوات، محتجزون في زنزانة منفصلة ويوزعون الطعام على السجناء الآخرين.

68- ووصف عضو سابق بجماعة مسلحة احتُجز في مركز شرطة الدانا لعدة أشهر، بعد انتقاده علناً حملة الاعتقال والاحتجاز التي قامت بها هيئة تحرير الشام، كيف جرى تعصيب عينيه وضربه بأنبوب أخضر أثناء استجوابه. وأفاد معتقل آخر احتُجز هناك لمدة أسبوع بدون تهمة في عام 2024 عن تعرضه للضرب على وجهه أثناء الاستجواب.

69- ووصف معتقل سابق احتُجز في فرع الأمن الجنائي التابع لهيئة تحرير الشام كيف جرى احتجازه لفترات طويلة في الحبس الانفرادي على مدار عامين في مواقع مختلفة قبل أن يُطلَق سراحه في عام 2024. وقال إنه كان يجري استجوابه يومياً في فرع الأمن الجنائي بمدينة إدلب، وإنه جرى إخضاعه للتعذيب بأسلوبي الشبح والدولاب.

70- ووصف رجل جرى احتجازه في مبنى مكتب المدعي العام في مدينة إدلب وأُطلق سراحه في عام 2024 كيف ضُرب بأنبوب أخضر وبحزام محرك سيارة وكُسرت أصابعه وأزيلت أظافره في محاولة لانتزاع اعتراف كاذب منه. وقد تعرض هذا الشخص أيضاً للتعذيب بأسلوبي الدولاب والشبح. وجرى تعليقه من ذراعيه وربطه طوال الليل حتى الفجر، ما أدى إلى خلع كتفه. وتعرض أحد زملائه المحتجزين لإصابات بدنية دائمة بسبب الضرب المبرح.

71- وعلى وجه الإجمال، كان المعتقلون محتجزين في أوضاع تتسم بالظلام والرطوبة والاكتظاظ، بما في ذلك في سجن حارم المركزي، وسجن الحكيم، ومركز احتجاز في جسر الشغور، ومركز شرطة الدانا، وفرع الأمن الجنائي التابع لهيئة تحرير الشام في إدلب، وسجن محكمة سرمدا. ووصف المحتجَزون قلة الطعام في كل من مركز شرطة الدانا، وفرع الأمن الجنائي التابع لهيئة تحرير الشام، وسجن الحكيم، وسجن حارم. وفي إحدى الحالات، جرى استخدام الحرمان من الطعام كعقوبة في سجن محكمة سرمدا، كما أُفيد بأن الحرمان من الرعاية الطبية والأدوية قد استُخدم كعقوبة في سجن سرمدا. وجرى احتجاز

أطفال، بمن فيهم بنات، مع البالغين، بمَن في ذلك نساء محتجزات، في مركز شرطة الدانا وفي سجون الحكيم وحارم وسرمدا.

72- ولم تكن ضمانات المحاكمة العادلة متوفرة. ومُنع جميع المحتجزين المتهمين في القضايا المتصلة بالأمن التي وثقتها اللجنة من التمثيل القانوني. وجرى إحضار المدنيين أمام المحاكم العسكرية التابعة لـ "حكومة الإنقاذ". وفي العديد من الحالات، لم يكن المحتجزون على علم بما إذا كانوا قد أُدينوا أو ما هي عقوبتهم. وأفاد اثنان من المحتجزين بأن القاضي أمرهما بالبصم على الوثائق، ولم يتمكنا من تقديم دفاعهما ولم يكن لديهما محامٍ. وأُبلِغت محتجَزة أخرى بأنها قد أدينت وبأنه حُكم عليها بالسجن، دون أن تَمثل قط أمام المحكمة. وفي العديد من الحالات، كان الإفراج عن المحتجَزين مشروطاً بالتوقيع على تعهدات بعدم معارضة أو انتقاد هيئة تحرير الشام.

73- وفي تطور آخر، جرى تداول مقترح قانون جديد للآداب العامة تداولاً واسع النطاق في وسائط الإعلام المحلية في كانون الثاني/يناير. ويسعى مشروع القانون إلى فرض المزيد من القيود على وصول النساء إلى الفضاءات العامة والوظائف، كما ينص على إنشاء شرطة آداب عامة تتمتع بصلاحيات التوقيف والاحتجاز. وفي حال اعتماده، سيكون له تأثير ضار بدرجة كبيرة على الحريات الأساسية في شمال غربي الجمهورية العربية السورية.

باء- الإعدامات والوفيات أثناء الاحتجاز

74- جرى توثيق أربع عمليات إعدام على يد هيئة تحرير الشام لأشخاص محتجَزين. وكان ثلاثة منهم مقاتلين سابقين وكان الرابع مدنياً؛ وكانوا جميعاً متهمين بجرائم تتعلق بالأمن. وقبل إعدامهم، كانوا جميعاً محتجزين في سجن الشيخ بحر وسجن حارم وكانوا على اتصال منتظم بأقاربهم، وهو اتصال توقف فجأة دون تفسير. وجرى إعدام جميع المحتجَزين الأربعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعد فترات متفاوتة من الاحتجاز. وقام الأقارب بمحاولات متكررة فاشلة للحصول على معلومات، عن أفراد أسرهم المحتجزين، من هيئة تحرير الشام و"حكومة الإنقاذ". وفي شهر آذار/مارس تقريباً، أُنشئ مكتب مخصص لتقديم المعلومات عن المحتجزين وذلك، حسبما أُفيد، استجابةً للمظاهرات. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، أكدت هيئة تحرير الشام و"حكومة الإنقاذ" عمليات الإعدام، مصْدرةً في إحدى الحالات شهادة وفاة. ولم يجر تسليم أي من جثث مَن جرى إعدامهم إلى أُسَرهم. وفي حالتين اثنتين، ذكر موظفو هيئة تحرير الشام/"حكومة الإنقاذ" أن جثثهم يُحتمَل أن تكون دُفنت في مقابر جماعية.

75- وفي هذه الحالات وغيرها من الحالات الموثقة لأشخاص محكوم عليهم بالإعدام، لم يكن المحتجَزون ممثَّلين قانونياً وكانت الإجراءات القضائية محاطة بالسرية. ويتذكر معتقل سابق فرّ من أحد سجون هيئة تحرير الشام، قائلاً: "جرى اعتقالي. وظننت أنه سيجري احتجازي لمدة شهر أو شهرين. ولكن جرى إبلاغي لاحقاً بأنني أواجه حكماً بالإعدام".

76- وقد وردت ادعاءات عديدة بشأن إعدام مدنيين آخرين، من بينهم نساء، كعقوبة على الزنا والدعارة والقتل، حسبما أُفيد. والتحقيقات مستمرة.

77- وكان من بين المحتجَزين خلال حملة الاعتقالات المذكورة أعلاه التي شنتها هيئة تحرير الشام في عام 2023، عضو بجماعة جيش الأحرار المسلحة مشتبه في قيامه بالتجسس. وكان في صحة جيدة وقت اعتقاله، وبعد ذلك حجبت سلطات هيئة تحرير الشام المعلومات المتعلقة بمكان وجوده. وفي 24 شباط/فبراير، قام عناصر جيش الأحرار، بعد إبلاغهم من جانب أحد عناصر هيئة تحرير الشام، باستخراج جثته من قبر بالقرب من سجن الشيخ بحر. وأفادت التقارير أنه توفي في 7 حزيران/يونيه 2023

بسبب التعذيب وسوء المعاملة. وفي أعقاب الغضب الشعبي على مقتله، شكلت هيئة تحرير الشام وجيش الأحرار لجنة قضائية مشتركة برأته من جميع التهم الموجهة إليه. ووجدت هذه اللجنة أن "اعترافه" قد جرى الحصول عليه تحت التعذيب. وفي حالة نادرة للتعويض عن آلاف الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، وافقت اللجنة المذكورة على أن تدفع هيئة تحرير الشام مبلغاً يعادل 000 60 دولار بصفة تعويض لأُسرة الضحية.

النتائج المتوصَّل إليها

78- توجد لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أعضاء الهيئة قد استمروا في ارتكاب أفعال التعذيب والمعاملة القاسية، فضلاً عن إصدار الأحكام وتنفيذ الإعدامات بدون حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً تتوافر فيها جميع الضمانات القضائية المعترف عموماً بأنه لا غنى عنها[49]. وقد ترقى هذه الأفعال إلى مستوى جرائم الحرب. وفضلاً عن ذلك، توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أعضاء هيئة تحرير الشام ربما ارتكبوا أفعالاً ترقى إلى درجة الاختفاء القسري.

خامساً- الانتهاكات المرتكَبة في مناطق شمال حلب ورأس العين

79- شهدت هذه المناطق قصفاً من حين إلى آخر على طول خط الجبهة من جانب القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة التي يقودها الأكراد. وحدث في هذا السياق، في 6 آذار/مارس، أن استُهدفت قرية السيد علي الواقعة على خط المواجهة بقذائف هاون أطلقت من الشرق حيث أفادت التقارير بوجود جماعات مسلحة يقودها الأكراد وكذلك قوات موالية للحكومة. وقتلت إحدى القذائف امرأة وأصابت جارتها بجروح بينما كانتا تجلسان خارج أحد المنازل. وفي أعقاب الهجوم، أفادت التقارير بأن القتال في المناطق المحيطة قد استمر لمدة يومين.

80- وتواصلت أيضاً عمليات الاعتقال والعنف والابتزاز المالي من جانب الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري وفصائل معينة، ولا سيما فرقة السلطان سليمان شاه وفرقة السلطان مراد. فالنساء والرجال الأكراد والعرب الذين يصلون إلى مناطق الجيش الوطني السوري من مناطق تخضع لسيطرة الحكومة أو لسيطرة الإدارة الذاتية كان يجري استدعاؤهم بشكل روتيني من جانب الشرطة العسكرية ويجري احتجازهم إلى أن تتم تبرئتهم أو محاكمتهم في المحاكم العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري بتهمة ارتكاب جرائم إرهابية مدَّعاة أو لصلاتهم بقوات سوريا الديمقراطية.

ألف- الحرمان غير القانوني من الحرية، والتعذيب، وإساءة المعاملة، والعنف الجنسي والعنف الجنساني

81- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توثيق أساليب التعذيب، بما في ذلك أسلوب الشبح والضرب بالأنابيب والكابلات، في مرافق الاحتجاز التالية: الشرطة العسكرية في عفرين وجرابلس، والشرطة المدنية في مبروكة في رأس العين، وأماكن الاحتجاز الخاضعة لسيطرة فرقة السلطان سليمان شاه في الشيخ حديد وعفرين، وأماكن الاحتجاز الخاضعة لسيطرة فرقة السلطان مراد في حور كلس وإعزاز، وسجن المعصرة في منطقة إعزاز الخاضع لسيطرة الجبهة الشامية.

(49) الوثيقة A/HRC/52/69، الفقرة 81؛ والوثيقة A/HRC/44/61، الفقرة 96؛ والرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session53/A-HRC-53-CRP5.docx.

82- وجرى تعليق الرجال والنساء الذين احتجزتهم الشرطة العسكرية في عفرين في عامي 2023 و2024 في وضعية الشبح، وجرى ضربهم وصفعهم. وتعرض رجل كردي احتُجز هناك بين عامي 2018 و2024 للضرب مراراً بأنبوب ثقيل بينما كانت يداه مقيّدتين وعيناه معصَّبتين أثناء الاستجواب. كما أن امرأة عربية كان قد أُطلق سراحها في عام 2023، بعد أربع سنوات من الاحتجاز، قد ضُربت بالكابلات ووضعتها الشرطة العسكرية في جرابلس في وضعية الشبح. وفي إحدى المرات، جرى إحضارها إلى موقع آخر واستجوبها ضابط تركي. وبينما كان الضابط التركي يستجوبها حول علاقاتها المدَّعاة بحزب العمال الكردستاني، صفعها رجل عربي يرتدي زياً رسمياً على وجهها. وبالمثل فإن امرأة كردية، كان قد أُطلق سراحها في عام 2023، قد صُفعت بالمثل أثناء استجوابها من جانب الشرطة المدنية في بلدة مبروكة في رأس العين.

83- وفي مقر فرقة السلطان سليمان شاه في الشيخ حديد في عامي 2023 و2024، تعرض المعتقلون للضرب المبرح بالكابلات والأنابيب الحديدية أثناء الاستجواب. ووصف رجل كردي كيف جرى ربط كلتا ساقيه إلى أنبوب حديدي وتثبيته إلى أسفل بينما كان يجرى ضربه مراراً بأنبوب بلاستيكي أخضر اللون. وتعرض معتقل كردي آخر للضرب المبرح وهو ملقى على الأرض، ما جعله لا يستطيع الوقوف إلا بصعوبة. وقام أحد قادة فرقة السلطان مراد بضرب معتقل عربي بالكابلات خلال تعليقه في وضعية الشبح أثناء التحقيق معه. كما تعرض معتقلون آخرون للتعليق في وضعية الشبح، وأُخضعوا للصعق بالكهرباء وأصيبوا بإصابات بدنية خطيرة.

84- وفي سجن حور كلس في إعزاز، تعرض أحد المعتقلين المفرج عنهم في أواخر صيف 2023 للضرب على أيدي عناصر فرقة السلطان مراد، ما أدى إلى إصابته بجروح.

85- وأفادت التقارير بأن صبياً كردياً عمره 15 عاماً، كانت الجبهة الشامية قد اعتقلته وأُطلق سراحه في عام 2023، قد ضُرب على رأسه وظهره أثناء الاستجواب، واحتُجز في الحبس الانفرادي بملابسه الداخلية في البرد.

86- كما استمر ورود التقارير التي تتحدث عن ارتكاب العنف الجنسي والعنف الجنساني في مراكز الاحتجاز التابعة للجيش الوطني السوري، بما في ذلك على يدي الشرطة العسكرية في عفرين بين عامي 2018 و2022. وتخضع هذه الأحداث للتحقيق حالياً.

87- وعلى وجه الإجمال، استمر الأشخاص الذين جرت مقابلتهم في الإبلاغ عن أوضاع الاحتجاز المزرية في زنازين مكتظة دون مراتب أو بطانيات مناسبة، مع سوء حالة النظافة الصحية ومحدودية إمكانية الحصول على الطعام والرعاية الطبية – ما يؤثر أيضاً على الأطفال المحتجزين مع أمهاتهم. وذكر المحتجزون أنهم اضطروا إلى دفع النقود للحراس للحصول على طعامٍ كافٍ أو للاتصال بأُسَرهم.

88- وقد احتُجز أشخاص كثيرون بمعزل عن العالم الخارجي، بمَن في ذلك صبي كردي عمره 15 عاماً احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة عامين ونصف العام. ولم تعلم العديد من الأُسَر بمصير أقاربهم إلا عندما طُلب منهم دفع أموال لتأمين إطلاق سراحهم – فدفعت بعض الأُسَر آلاف الدولارات للشرطة العسكرية عبر وسطاء.

89- وكان الأشخاص الذين اعتقلتهم الشرطة العسكرية يُحتجزون عادةً في الاحتجاز السابق للمحاكمة قبل أن يُعرضوا على قاضٍ في نهاية المطاف، في حين أن الذين اعتقلتهم فصائل الجيش الوطني السوري كانوا يُحتجزون دون توجيه تهم. وقد أفاد محامون بأن القضاة يعتبرون الاعترافات المتحصَّل عليها بالإكراه مقبولة في بعض الأحيان، وخاصة في نظام القضاء العسكري – حيث يرفض القضاة شكاوى المحتجَزين الذين تبدو عليهم علامات تعذيب واضحة. وذكرت امرأة عربية متهمة بالارتباط بحزب العمال

الكردستاني أن قاضي محكمة عسكرية قد اتهمها بالكذب عندما وصفت تعرضها للتعذيب على يدي الشرطة العسكرية.

الوفاة أثناء الاحتجاز

90- اعتُقل رجل عربي في كانون الأول/ديسمبر 2023 واحتجزته فرقة السلطان سليمان شاه في منشأة تابعة لفرقة السلطان مراد في بلبل بمنطقة عفرين، وتُوفي أثناء الاحتجاز، وهو ما حدث حسبما ورد نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة. وعند اعتقاله، أفادت التقارير بأن فرقة السلطان سليمان شاه قد استجوبته، في البداية بحضور ضباط جهاز المخابرات الوطنية التركية الذين غادروا بعدها المنشأة، وذلك بشأن تورطه المدَّعى في اختطاف رجل كردي. وبعد ذلك، أصبح مكان وجود الرجل غير معروف لأُسرته، حتى 1 شباط/فبراير، عندما أُعلن عن نقل جثمانه إلى مستشفى عفرين العسكري. وفي مقطع فيديو جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي وجرى التحقق من صحته، أبلغ طبيب تركي مدني حشداً من الناس بأن جهاز المخابرات التركي أبلغه قبل نحو 20 يوماً بأن رجالاً ملثمين سيُحضرون جثة إلى المستشفى – وهو ما حدث لاحقاً. وفي أعقاب غضب شعبي عارم، أصدرت نيابة فرقة السلطان سليمان شاه بياناً علنياً نفت فيه تورطها في وفاة الرجل.

91- وفي 25 نيسان/أبريل، حدث أن رجلين كانت الجبهة الشامية قد اعتقلتهما للاشتباه بتورطهما في هجوم بعبوة ناسفة يدوية الصنع في إعزاز في 31 آذار/مارس أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة خمسة آخرين، قد تعرضا لإطلاق النار عليهما وأُرديا قتيلين عندما تعرضت قافلتهما لهجوم رجال مسلحين مجهولي الهوية أثناء نقلهما لوضعهما في عهدة الشرطة العسكرية في إعزاز. وذكرت السلطات المحلية أنها تحقق في الحادث.

مخيم عين البيضا

92- لا يزال مواطنون سوريون وأجانب، من بينهم نساء وأطفال، يُدّعي أنهم ينتمون إلى تنظيم داعش، محتجزين في مخيم في قرية عين البيضا، بالقرب من جرابلس في حلب، وهو مخيم قامت هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية ببنائه وتزويده بالمستلزمات ويحرسه رجال سوريون يرتدون زياً عسكرياً ومُزوَّدون بكلاب. وتفيد التقارير بأن الرعايا الأجانب المحتجزين في المخيم ينتظرون جهود إعادتهم إلى أوطانهم من جانب بلدانهم الأصلية. وكان المسؤولون الأتراك يزورون المخيم بانتظام. وتفيد التقارير بأن المخيم يضم أكثر من 500 شخص محتجزين في قسم للنساء والأطفال وقسم منفصل للرجال، وجميعهم ممنوعون من المغادرة. وقد ظلت بعض النساء محتجزات هناك منذ عام 2019. ويفتقر المخيم إلى المرافق الطبية، حيث أُفيد بأن من يحتاجون إلى رعاية طبية يتلقون العلاج خارج المخيم تحت حراسة مسلحة.

الاغتصاب والعنف الجنسي خارج مرافق الاحتجاز

93- جرى التحقيق في حالتي عنف جنسي ارتكبهما أفراد من الجيش الوطني السوري خارج مراكز الاحتجاز خلال فترات تقارير سابقة. فقد تعرضت امرأة كردية وعضوة سابقة في وحدات حماية النساء للاغتصاب الجماعي في موقع يسيطر عليه فصيل مسلح محلي تابع للجيش الوطني السوري من جانب عضو في الجيش الوطني السوري ورجال آخرين، وذلك أثناء محاولتها السفر إلى تركيا في عام 2022. وذكرت هذه المرأة كيف منعها زوجها السابق من رؤية بناتها عندما سمع أنها تعرضت للاغتصاب، وشعرت بالعجز عن الوقوف في وجهه بسبب وصمة العار المرتبطة باغتصابها. وتعرضت امرأة كردية أخرى للاعتداء الجنسي في منزلها في عفرين من جانب عضو في فرقة السلطان مراد في عام 2023 هددها بقتل أفراد أسرتها.

جهود المساءلة

94- إلى جانب الجهود الرامية إلى التحقيق مع المسؤولين عن مقتل ناشط بارز وزوجته في عام 2023 ومقاضاتهم، جرى الحصول على إدانات لقتل أربعة رجال أكراد في جنديرس خلال عيد النوروز[50]. وفي حين أن من الإيجابي أن يقوم الجيش الوطني السوري بمحاسبة أعضائه، فإن أحكام الإعدام الصادرة مثيرة للقلق، حتى وإن كانت التقارير تفيد بأنها لن تنفذ[51].

95- كما قدم الجيش الوطني السوري معلومات عن تحقيقات وعمليات مقاضاة أخرى جارية، بما في ذلك في حالات الوفيات المدَّعاة أثناء الاحتجاز التي جرى الإبلاغ عنها سابقاً، والجرائم المتعلقة بالممتلكات (انظر الفقرتين 98 و99 أدناه).

96- وفي أعقاب الغضب العام إزاء التحقيق السريع في وفاة ناشطة بارزة في مجال حقوق المرأة عُثر عليها ميتة بمنزلها في بزاعة بمحافظة حلب، في 27 شباط/فبراير، واعتبرت وفاتها انتحاراً، أُعيد فتح القضية لإجراء مزيد من التحقيق. وقبل وفاتها، كانت قد أُجبرت على الاستقالة من منصبها كعضو في المجلس المحلي وتعرضت لحملة تهديدات وترهيب من جانب أشخاص مجهولين – ما أثار الخوف في صفوف ناشطات حقوق المرأة الأخريات الداعيات إلى تحقيق المساواة بين الجنسين واللواتي تعرضن لحملات مماثلة شنتها جهات خاصة وجهات مسلحة.

النتائج المتوصَّل إليها

97- توجد لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشرطة العسكرية للجيش الوطني السوري هي وفصائل: "فرقة السلطان سليمان شاه" وفرقة السلطان مراد" و"الجبهة الشامية" قد حرمت الأفراد من حريتهم تعسفاً، واحتجزت المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي، وبعضهم بطريقة ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري. كما ارتكب أعضاء الجيش الوطني السوري التعذيب والمعاملة القاسية والاغتصاب؛ وهو ما قد يرقى إلى جرائم الحرب.

باء- مصادرة الممتلكات

98- استمراراً لنمط جرى الإبلاغ عنه سابقاً، صادرت فرقة السلطان سليمان شاه ممتلكات تخص ملاك أراضٍ ومنازل وفرضت "ضرائب" باهظة على السكان المدنيين[52]. وفي العديد من الحالات الموثقة، أُعتِقل أولئك الذين قاوموا مطالب الفرقة وتعرضوا للعنف. واضطر مالك أرض كردي إلى دفع أكثر من 000 8 دولار أمريكي لهذه الفرقة في ثلاثة مطالب "ضريبية" في غضون أشهر. وواجه رجل كردي آخر، كان قد عاد من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى عفرين، تحديات كبيرة في استعادة ممتلكاته وأرضه من صقور الشمال، ولا يزال منزله محتلاً من جانب أشخاص مرتبطين بالفصيل. ولم تنجح محاولات المحاسبة عن طريق الشرطة والمحاكم.

99- وفي عفرين أيضاً، استولى فيلق الشام على أرض مملوكة لمالك كردي وبنى عليها، وحرمه من استخدام الأرض منذ عام 2018. وقام الفصيل بإخضاع مالك الأرض لحملة عنف بدني وتهديدات ومضايقات وابتزاز مالي.

(50) الوثيقة A/HRC/54/58، الفقرة 75.

(51) يشترط القانون السوري موافقة رئيس الدولة على تنفيذ أحكام الإعدام.

(52) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرات 83-85.

النتائج المتوصَّل إليها

100- توجد لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن فرقة السلطان سليمان شاه وصقور الشمال وفيلق الشام قد مارسوا أعمال نهب. وقد ترقى هذه الأفعال إلى مستوى جرائم حرب.

سادساً- الانتهاكات المرتكَبة في الشمال الشرقي

101- استمرت الاضطرابات في شرقي دير الزور والأعمال العدائية بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية تؤثّر سلباً على المدنيين في شمال شرقي الجمهورية العربية السورية، بينما استمر الحرمان غير القانوني من الحرية وتجنيد المقاتلين القاصرين.

ألف- سير الأعمال العدائية وانعدام الأمن

انعدام الأمن والاضطرابات في شرقي دير الزور

102- بينما تراجعت إجمالاً الأعمال العدائية التي كانت قد اندلعت في آب/أغسطس 2023 بين قوات سوريا الديمقراطية ومجموعة من مقاتلي العشائر[53]، فإن التقارير المتعلقة بوقوع اشتباكات متفرقة ومداهمات أمنية من جانب قوات سوريا الديمقراطية في شرقي دير الزور لا تزال ترد، وسط مظالم متجذرة بعمق[54].

103- وفي 15 أيار/مايو، أصيب صبي برصاصة في رأسه وقتل أثناء وهو يسبح بالقرب من نقطة تفتيش تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في قرية درنج، شرقي دير الزور. وفي القرية نفسها، في 22 أيار/مايو، حدث، في أعقاب نزاع بين مجموعة من المدنيين وأفراد من قوات سوريا الديمقراطية، أن أطلق نحو عشرة أفراد من مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية والأسايش النار على الحشد، ما أسفر عن مقتل صبيَيْن وإصابة أربعة مدنيين بجراح. وفي الشهر التالي، داهمت قوات سوريا الديمقراطية منزلاً في ذيبان، واحتجزت رجلاً، وضربته على رأسه بالبنادق، واقتادته إلى مركز احتجاز في حقول العمر النفطية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، سُلِّمت جثته إلى أحد أقاربه، مع وجود جروح تشير إلى أنه أُخضع للتعذيب.

104- وبينما أخلت قوات سوريا الديمقراطية بعض المدارس التي سبق أن احتلتها قواتها منذ آب/أغسطس 2023، فإن سبع مدارس على الأقل، بحسب التقارير، بقيت محتلة[55] في مناطق سهيل وأبو حمام والحوايج، ما أدى إلى حرمان آلاف التلاميذ من التعليم. وظلت بعض المدارس التي أخلتها قوات سوريا الديمقراطية غير صالحة للأغراض التعليمية بسبب الأضرار أو السرقة. وقد رأى بعض أفراد المجتمع المحلي أن عدم إعادة تأهيل هذه المدارس وعدم استئناف التعليم هما إجراء انتقامي بسبب دعمهم المتصور للمقاتلين المعارضين لقوات سوريا الديمقراطية.

(53) المرجع نفسه، الفقرة 90.

(54) المرجع نفسه، الفقرة 91.

(55) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرة 92.

النتائج المتوصَّل إليها

105- توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوادث التي وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه المذكورة أعلاه تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وقد ترقى إلى مستوى جريمة الحرب المتمثلة في القتل.

106- وبمواصلة قوات سوريا الديمقراطية استخدام المدارس لأغراض عسكرية في ظل الظروف المذكورة أعلاه، فإنها تنتهك سياستها هي نفسها لعام 2020[56] بشأن الاستخدام العسكري للمدارس.

الضربات الجوية

107- ضربت الغارات الجوية أهدافاً عسكرية ومدنية في 25 كانون الأول/ديسمبر 2023[57]. وأصابت إحداها مجمعاً طبياً في عين العرب (كوباني)، بما في ذلك عيادة السكري، ما أدى إلى انقطاع الخدمات لمدة أسبوعين على الأقل. ودمرت أخرى مصنعاً للأكسجين الطبي في القامشلي وألحقت أضراراً بعيادة غسيل الكلى القريبة. وأفاد العاملون الطبيون بوفاة أحد مرضى غسيل الكلى بسبب ما حدث نتيجة لذلك من تأخير في الحصول على العلاج. كما تعرضت مرافق مدنية أخرى تابعة للإدارة الذاتية للقصف، بما في ذلك مستودع في القامشلي، ما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم امرأة، وإصابة ثلاثة آخرين. وأظهر مقطع فيديو صادِر عن وسائط إعلام حكومية تركية بشأن عمليات تركيا في شمال شرقي الجمهورية العربية السورية عدة أهداف جرى قصفها في 25 كانون الأول/ديسمبر 2023 بغارات جوية تركية، بما في ذلك المستودع المذكور[58].

108- وتعرضت محطة توليد الكهرباء في السويدية بمحافظة الحسكة لقصف جوي تركي جديد[59] في 15 كانون الثاني/يناير. ودمر الهجوم التوربينات المتبقية في المحطة، ما أدى إلى تفاقم القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الكهرباء، وأثر على إمكانية الحصول على المياه والوقود والخدمات الأساسية الأخرى لأكثر من مليون شخص[60].

109- وضربت سلسلة من الغارات الجوية عدة مواقع في محافظة الحسكة في 31 أيار/مايو، ما تسبب في سقوط ضحايا من قوات سوريا الديمقراطية والمدنيين، مع تصاعد التوترات بين تركيا والإدارة الذاتية في أعقاب النية المعلنة لهذه الأخيرة في إجراء انتخابات محلية. وفي نحو الساعة 18:00، وبينما كان الناس يتجمعون لإطفاء حريق اندلع بسبب ضربة جوية على نقطة تفتيش تابعة لقوات سوريا الديمقراطية بالقرب من قرية تل حميس في وقت سابق من ذلك اليوم، أدت ضربة جوية جديدة إلى إصابة سبعة مدنيين، بينهم صبيان وامرأة.

110- وفي اليوم نفسه، في نحو الساعة 17/00، تعرضت للقصف مزرعة في قرية الحاتمية، بالقرب من القامشلي. وأُرسلت إلى المنطقة سيارتا إسعاف تابعتان للهلال الأحمر الكردي تحملان شعارات الحماية، حيث عثر المنجِدون الأوائل على رجلين ميتين. وفي نحو الساعة 18/40، ضربت غارتان

(56) الرابط: https://sdf-press.com/en/2020/07/military-instructions-issued-by-the-general-command-of-the-syrian-democratic-forces/.

(57) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرتان 98 و99.

(58) الرابط: https://x.com/trthaber/status/1739651380481273943?s=09&mx=2.

(59) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرة 99؛ والوثيقة A/HRC/52/69، الفقرة 112.

(60) الرابط: https://press.un.org/en/2024/sc15602.doc.htm.

جويتان متتاليتان محيط المزرعة مرة أخرى، ما أدى إلى إتلاف إحدى سيارتي الإسعاف وإصابة أحد المنجِدين الأوائل.

111- وأبلغ شهود اللجنة بأنهم شاهدوا أو سمعوا طائرة مسيَّرة فوق منطقة تل حميس ومزرعة الحاتمية قبل وقوع الضربة.

النتائج المتوصَّل إليها

112- يُلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع المسلح بالنظر في الآثار غير المباشرة المتوقعة بشكل معقول لأي هجوم[61]، وخاصة لأغراض مراعاة قواعد التناسب والاحتياطات. وفي غياب معلومات عن الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة من شن هجوم 15 كانون الثاني/يناير[62]، ونظراً إلى الأضرار المدنية التراكمية التي نتجت عنه، فإنه توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه الهجوم كان غير متناسب وقد يرقى إلى مستوى انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وعلى نحو مماثل، وفي غياب أهداف عسكرية محددة في المنطقة المجاورة مباشرة للمرافق التي تعرضت للقصف[63]، فإن الهجمات الجوية المذكورة أعلاه التي شُنت في 25 كانون الأول/ديسمبر 2023 على المرافق المدنية في عين العرب (كوباني) والقامشلي تبدو هجمات مباشرة ضد أهداف مدنية أو ترقى إلى عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عملياً للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار المدنية، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

113- والضربات الجوية التي وقعت في 31 أيار/مايو تتناسب مع نمط هجمات الطائرات المسيَّرة التي تشنها القوات التركية[64]. وقد تكون الضربة التي أصابت سيارة إسعاف تحمل شعار حماية بمثابة هجوم مباشر على عاملين طبيين أو منشآت طبية. وقد ترقى هذه الهجمات إلى مستوى جرائم حرب. وقد يرقى الهجوم الذي أدى إلى إصابة مدنيين إلى مستوى عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عملياً للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار المدنية، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

باء- الحرمان غير القانوني من الحرية

الاعتقال لأسباب سياسية

114- على خلفية التوترات السياسية المستمرة والانتخابات المحلية المخطط لها، واصلت قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأسايش اعتقال المدنيين، بمَن في ذلك النشطاء السياسيون الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون لحزب الاتحاد الديمقراطي أو للإدارة الذاتية. وفي أوائل نيسان/أبريل، اعتقلت قوات الأسايش ناشطاً سياسياً كردياً معارضاً لحزب الاتحاد الديمقراطي وضربته في المالكية. وفي اليوم نفسه، اعتُقل صحفي في معبدة على أيدي مسلحين ملثمين يُدّعي أنهم ينتمون إلى قوات سوريا الديمقراطية. وبعد يوم واحد، اعتُقل صحفي آخر في الرميلان بعد أن أَوقفت سيارته مجموعة رجال ملثَّمين يتحدثون اللغة الكردية ويرتدون ملابس عسكرية واقتادوه إلى مكان مجهول. وبعد شهر واحد، اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية ناشطاً معارضاً لحزب الاتحاد الديمقراطي عند نقطة تفتيش في عامودا تديرها قوات سوريا الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، اعتقلت قوات الأسايش في عامودا مراهقين، كانا قد نظما قبل بضعة أشهر إحياءً لذكرى مرور عشر سنوات على مقتل العديد من النشطاء المناهضين لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهما في طريق

(61) الرابط: https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irc_97_901-9.pdf.

(62) انظر الحاشية 2.

(63) المرجع نفسه.

(64) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرة 103.

عودتهما من المدرسة. وكانوا وقت كتابة هذا التقرير لا يزالون جميعاً رهن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.

115- وتلقّت اللجنة أيضاً تقارير تفيد بأن مقار عديدة للأحزاب السياسية التي تعتبر معارِضة لسلطات الأمر الواقع قد هوجمت وأُشعلت فيها النيران بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو، بما في ذلك مكتب لحزب سياسي كردي في وسط القامشلي، وذلك على أيدي مجموعة من الرجال الملثمين في نحو منتصف الليل يوم 24 نيسان/أبريل. ولم تحقق قوات الأمن الداخلي (الأسايش) في الحادث حتى الآن.

116- وفي أعقاب احتجاجات المزارعين في محافظتي الرقة ودير الزور في أواخر أيار/مايو ضد تخفيض لأسعار القمح فرضته الإدارة الذاتية، وردت تقارير عن اعتقال العديد من المدنيين، مع ورود تقارير عمّا يُدَّعى أنه ممارسة قوات الأمن المحلية للترهيب والعنف أثناء الاحتجاجات. ولا تزال التحقيقات جارية.

117- كما أن ناشطاً أشورياً كانت قوات سوريا الديمقراطية قد اعتقلته منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023 قد اختفى في سياق عملية ضد داعش في نيسان/أبريل بعد أن نفت السلطات المحلية وجوده في عهدتها، وهو ما يتناقض مع تصريحات سابقة[65].

اعتقال أشخاص للاشتباه في انتمائهم إلى داعش

118- بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الهزيمة الإقليمية لداعش، ظل نحو 000 44 شخص[66]، بمَن في ذلك نحو 000 27 طفل و600 13 امرأة، محتجزين دون مراجعة قانونية في مخيمي الروج والهول بسبب انتمائهم المدَّعى إلى داعش، ويعيشون في ظروف مروعة، كما ورد في تقرير اللجنة الأخير المعنون "معاقبة الأبرياء: إنهاء الانتهاكات المرتكَبة ضد الأطفال في شمال شرقي سوريا"[67]. وترحب اللجنة بالإفراج عن ما لا يقل عن 600 2 شخص وإعادتهم إلى أوطانهم منذ بداية العام، وتحث على تكثيف هذه الجهود. كما أدت الضربات الجوية المذكورة أعلاه على محطة الطاقة في السويدية إلى زيادة تقييد إمكانية حصول المقيمين في مخيم الروج على الكهرباء.

119- وظل ما لا يقل عن 050 9 شخصاً أجنبياً[68]، بمن فيهم مقاتلون سابقون ورجال وفتيان آخرون يُدّعي أنهم ينتمون إلى داعش، محتجَزين في مرافق مختلفة في شمال شرقي الجمهورية العربية السورية، ويُدّعي أن بعضهم ظل محتجَزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ عام 2019. وتشير التقارير إلى أنهم لا يزالون محتجزين في زنازين مكتظة، مع نقص الغذاء والرعاية الصحية وسط تفشي مرض السل الشديد. ولم تتلق بعض أُسَر الرجال الأوروبيين معلومات عن مكان وجود أقاربهم منذ كانون الثاني/يناير 2022 على الأقل، ولم تتلق ردوداً على الطلبات المقدمة إلى الإدارة الذاتية بشأن مكان وجودهم. وذكرت أُسَر أخرى أنها تلقت دليلاً على وجودهم على قيد الحياة في الأشهر الأخيرة.

(65) الرابط: https://sdf-press.com/en/2023/11/anti-isis-operation-one-isis-terrorist-captured-in-al-hasaka-city/.

(66) الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/un-resident-coordinator-and-humanitarian-coordinator-syria-adam-abdelmoula-concludes-visit-al-hasakeh-enar?utm_source=rw-subscriptions&utm_medium=email&utm_campaign=country_updates_226.

(67) الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/policypapersieges29aywar/2024-03-18-punishing-innocent.pdf.

(68) الرابط: https://media.defense.gov/2024/May/02/2003455786/-1/-1/1/OIR_Q2_MAR2024_FINAL_508.PDF, p. 28.

120- وأدانت "محاكم الدفاع الشعبي" التي تديرها الإدارة الذاتية نحو 400 8 مواطن سوري، بمن فيهم قاصرون، بتهمة تورطهم المدَّعى في جرائم داعش. كما وردت تقارير تفيد بأن ما يقدَّر بنحو 000 2 رجل سوري إضافي محتجزون. وعقب الإعلان عن عفو جديد من جانب قوات سوريا الديمقراطية في 17 تموز/يوليه، وردت أنباء عن إطلاق سراح نحو مائة سجين سوري بعد ذلك بأيام، ومن المتوقع إطلاق سراح المزيد[69].

النساء والأطفال الإيزيديون المفقودون

121- بعد مرور عشر سنوات على الهجوم على سنجار الذي أطلق شرارة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش[70]، لا يزال ما يقدَّر بعدة آلاف[71] من النساء والأطفال الإيزيديين المفقودين مجهولي المصير، بما في ذلك عدد غير معروف ربما لا يزالون محتجزين في مخيم الهول، إلى جانب جلاديهم. وواجهت المنظمات غير الحكومية المحلية التي تسعى إلى تيسير إعادة الإيزيديين إلى وطنهم وإعادة توحيد أُسَرهم تحديات كبيرة في العثور على النساء الإيزيديات المستعبدات المفقودات وعلى أطفالهن، الذين ولدوا في كثير من الأحيان من زواج قسري، وكذلك في مكافحة الوصمة التي يواجهونها في مجتمعهم الأصلي في العراق.

النتائج المتوصَّل إليها

122- توجد لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن قوات سوريا الديمقراطية تواصل حرمان الأفراد تعسفياً من حريتهم، بمَن في ذلك بعضهم الذين يُحتجَزون بمعزل عن العالم الخارجي والبعض الآخر محتجَز بطريقة تعادل الاختفاء القسري. والاحتجاز الواسع النطاق المطول منذ عام 2019، دون مراجعة فردية أو منتظمة، لنحو 000 44 شخص في مخيمي الهول والروج يرقى إلى الحرمان غير القانوني من الحرية، حيث قد ترقى الأوضاع في كلا المخيمين إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. وتوجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن شكل المعاناة الجسدية والعقلية المُتسبَّب فيها وقسوتها ومدتها وشدتها قد ترقى جميعاً إلى جريمة الحرب المتمثلة في ارتكاب انتهاكات للكرامة الشخصية، وخاصة المعاملة المهينة والمذلة، فيما يتصل بكل فرد محتجز.

123- وإن قوات سوريا الديمقراطية، باحتجازها الرجال والفتيان الذين يُدَّعى أنهم تابعون لداعش بدون توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية، إنما تنتهك الالتزام القاضي بأن تعامِل بإنسانية جميع الأفراد الذين لا يشاركون – أو لم يعودوا يشاركون – في الأعمال العدائية[72]. وهذا التعامل يشكل انتهاكاً لحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو ما قد يرقى إلى جريمة حرب[73]. وتتحمل الدول الأعضاء المشارِكة في دعم قوات سوريا الديمقراطية مسؤولية خاصة عن مساعدتها على إنهاء هذه الانتهاكات[74].

(69) الرابط: https://sdf-press.com/en/2024/07/our-sdf-general-command-meets-with-the-representatives-of-ne-syria-components/.

(70) الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf.

(71) المرجع نفسه، الفقرة 205.

(72) الوثيقة A/HRC/51/45، الفقرة 101.

(73) الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرة 92؛ والوثيقة A/HRC/48/70، الفقرة 116؛ والوثيقة A/HRC/52/69، الفقرة 121.

(74) المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949؛ والوثيقة A/HRC/52/69، الفقرة 121.

العنف في مرافق الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية

124- في أواخر آذار/مارس، اندلعت أعمال شغب في سجنين تديرهما الإدارة الذاتية في الرقة، حيث أُفيد بأن الرجال والفتيان كانوا محتجزين في زنازين مكتظة. وحسبما أُفيد، بدأت الاضطرابات خلال اعتصام نُظّم بهدف التنديد بسوء المعاملة المدَّعى، والقيود المفروضة على إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، والفساد، وتأخر الإفراج عن المعتقلين الذين قضوا مدة عقوبتهم. وبينما أضرمت النيران في الزنازين في محاولة هروب مدَّعاة، رد حراس السجن وقوات الأسايش وقوات سوريا الديمقراطية بإطلاق النار، ما أسفر عن مقتل خمسة معتقلين على الأقل وإصابة أحد عشر آخرين على الأقل. واستخدام القوة المميتة في سياق الاحتجاز يثير أوجه القلق من حيث حظر القانون الدولي الإنساني للمعاملة القاسية وممارسة العنف ضد الحياة بما في ذلك القتل. والتحقيقات جارية.

جيم- تجنيد الأطفال

125- أفادت التقارير بأنه يجري بدرجة متزايدة تجنيد الأطفال في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، على الرغم من خطة العمل الموقَّعة مع الأمم المتحدة[75]. وشمل ذلك فتاتين وثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً جندهم شباب الثورة في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2023 ونيسان/أبريل 2024 في القامشلي وعين العرب (كوباني) ومنبج. وذكَّرت فتاة عمرها 15 عاماً، أطلقت وحدات حماية النساء سراحها مؤخراً بعد اختطافها مع أحد أقاربها في أواخر عام 2023، بأنها شعرت بالرعب أثناء تجنيدها وتدريبها. وبعد إطلاق سراحها، أفاد أقاربها بأنهم لم يتلقوا الدعم الكافي لإعادة دمجها اجتماعياً وإعادة تأهيلها، ما يوضح التحديات التي تواجَه في مثل هذه الحالات.

126- وفي معظم الحالات الموثقة، لم يتمكن الآباء والأمهات الذين طلبوا المساعدة من الإدارة الذاتية أو من قوات سوريا الديمقراطية من الحصول على معلومات عن مكان وجود أطفالهم المختطفين، وقد أعرب بعض هؤلاء عن خوفهم من الانتقام.

127- وتجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً واستخدامهم من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أمر محظور، وقد يرقى تجنيد الأطفال دون سن 15 عاماً إلى جريمة حرب[76]. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت قوات سوريا الديمقراطية خرق التزامها بمنع تجنيد جميع الأطفال دون سن 18 عاماً في المنطقة الخاضعة لسيطرتها.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

128- بعد مرور ثلاثة عشر عاماً، لا تزال الجمهورية العربية السورية مجزأة، حيث تقوم القوات المفترِسة بالقتل والتشويه والاحتجاز والتعذيب والنهب مع الإفلات من العقاب. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير على عاتق الأطراف التي تنفذ الهجمات أو تمارس السيطرة، بما في ذلك الدول التي تدعمها، فإن عدم قيام المجتمع الدولي بتمويل الاستجابة الإنسانية تمويلاً كاملاً، وبضمان عدم تأثير الجزاءات/العقوبات عليها تأثيراً سلبياً، هو أمر يضاعف من المعاناة.

(75) الوثيقة A/78/842-S/2024/384، الفقرة 214؛ والرابط: https://childrenandarmedconflict.un.org/tools-for-action/action-plans/؛ والوثيقة A/HRC/55/64، الفقرات 115-118.

(76) الوثيقة A/HRC/55/64، الفقرة 118.

129- والقدرة السورية على الصمود واضحة في المظاهرات المستمرة وأنشطة الدعوة الوارد وصفها في هذا التقرير، واللذين يُظهران أن الأفراد العاديين من الشعب السوري لا يزالون عازمين على السعي إلى إيجاد بلد ينعم بالسلام ويحترم الحقوق وموحد.

130- توصيات موجَّهة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع الأطراف الأخرى في النزاع:

(أ) الوقف الفوري لجميع الهجمات العشوائية والمباشرة التي تُشَن على المدنيين والأهداف المدنية، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين؛ وإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وموثوقة في الحوادث التي أسفرت عن مقتل مدنيين وحدوث إصابات خطيرة والتي تورطت فيها قواتها؛

(ب) الكف فوراً عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، في جميع أماكن الاحتجاز، والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية؛

(ج) الكف فوراً عن جميع أشكال احتجاز الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي هو والاختفاء القسري واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد أماكن جميع المحتجَزين و/أو المختفين، وتحديد مصيرهم أو أماكن وجودهم وضمان التواصل مع أسرهم؛

(د) التحقيق في جميع التقارير الموثوقة عن جرائم قتل المدنيين، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز[77]؛

(هـ) ضمان محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان وذلك عن طريق إجراء محاكمات عادلة؛

(و) احترام وحماية وتعزيز الحريات الأساسية للرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتنقل، فضلاً عن حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً؛

(ز) تيسير وصول المنظمات الإنسانية ومنظمات الحماية ومنظمات حقوق الإنسان المحايدة دون عوائق إلى كل جزء من البلد، بما في ذلك جميع أماكن الاحتجاز؛

(ح) اتخاذ إجراءات قوية وفعالة لإنهاء تجنيد الأطفال في القوات المسلحة؛

(ط) التعاون بشكل استباقي مع المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لتبادل المعلومات بشأن المفقودين و/أو المختفين.

131- وتؤكد اللجنة أيضاً من جديد نداءها إلى حكومة الجمهورية العربية السورية بالتوقف فوراً عن استخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان وبالتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

132- وتدعو اللجنة كذلك الدول الأعضاء التي تدعم أطراف النزاع أو تؤثر عليها بأي شكل آخر إلى ضمان اتخاذ الأطراف التي تدعمها لإجراءات تحترم الحقوق وتتوافق مع القانون، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي والمادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 والمعاهدات الأخرى ذات الصلة.

133- وتوصي اللجنة بقيام الدول الأعضاء أيضاً بما يلي:

(77) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949.

(أ) تقديم دعم أكبر للجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين؛

(ب) المراجعة العاجلة لتأثير الجزاءات والعقوبات على الجهات الفاعلة الإنسانية والسوريين العاديين، بما في ذلك التأثير الناجم عن الإفراط في الامتثال، بغية القضاء على أي آثار سلبية؛

(ج) ضمان أن تكون جميع أشكال العودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة وخالية من خطر التعرض لأذى لا يمكن إصلاحه بسبب التعذيب أو سوء المعاملة أو غير ذلك من الخروق الخطيرة للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(د) إعادة المواطنين المحتجزين في الشمال الشرقي وفي مخيم عين البيضا بسبب ارتباطهم المدَّعى بتنظيم داعش إلى أوطانهم، مع إعطاء الأولوية المقترنة بأقصى درجة من الاستعجال للأطفال غير المصحوبين بذويهم لكي يمكن إعادة جمع شملهم مع أسرهم الممتدة، وكذلك للأطفال الآخرين مع أمهاتهم، وفقاً لمصالح الطفل الفضلى؛

(هـ) مواصلة السعي إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عن طريق إجراء تحقيقات وعمليات مقاضاة محلية.

Annex I

Map of the Syrian Arab Republic

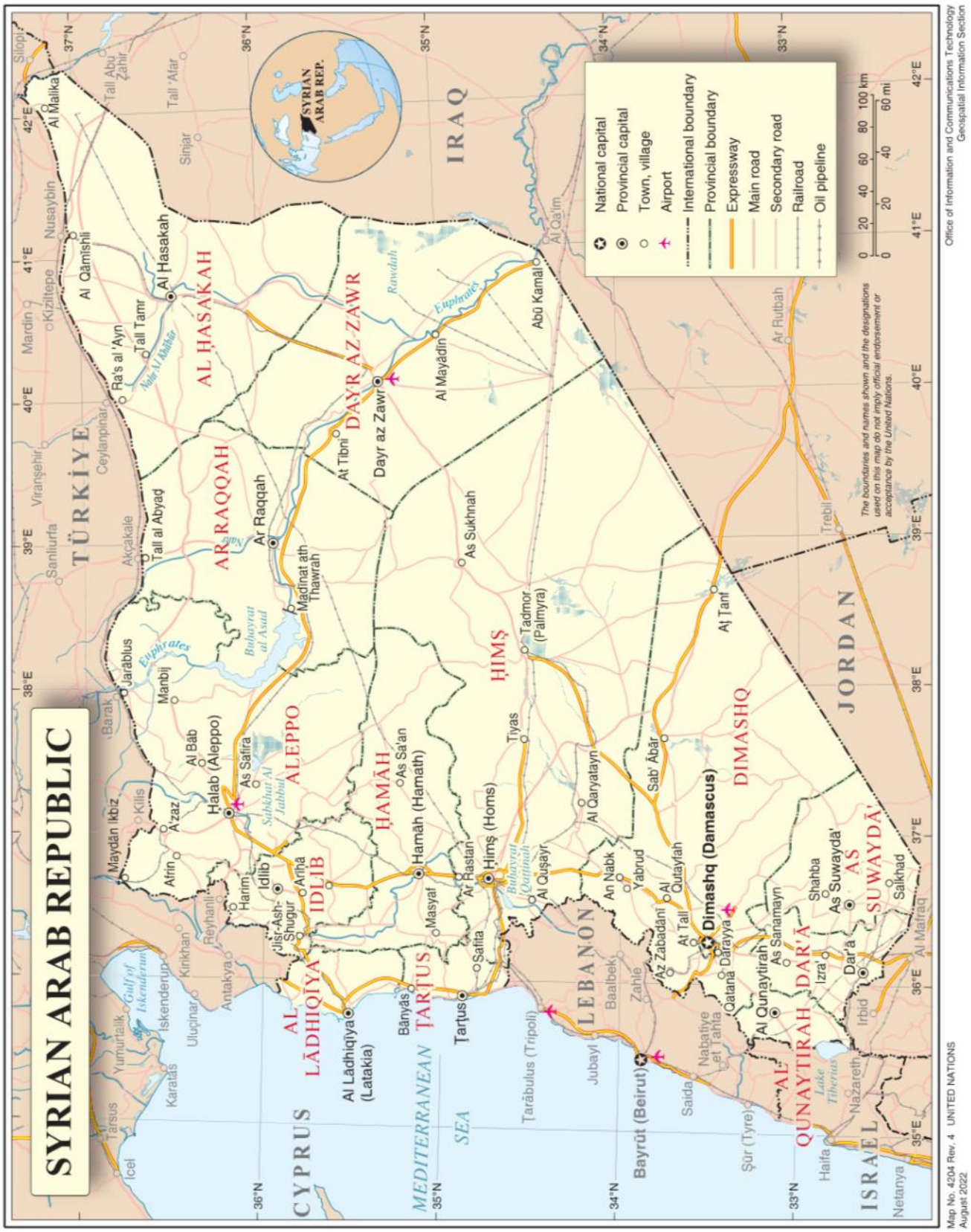

Annex II

Approximate Areas of Influence – June 2024

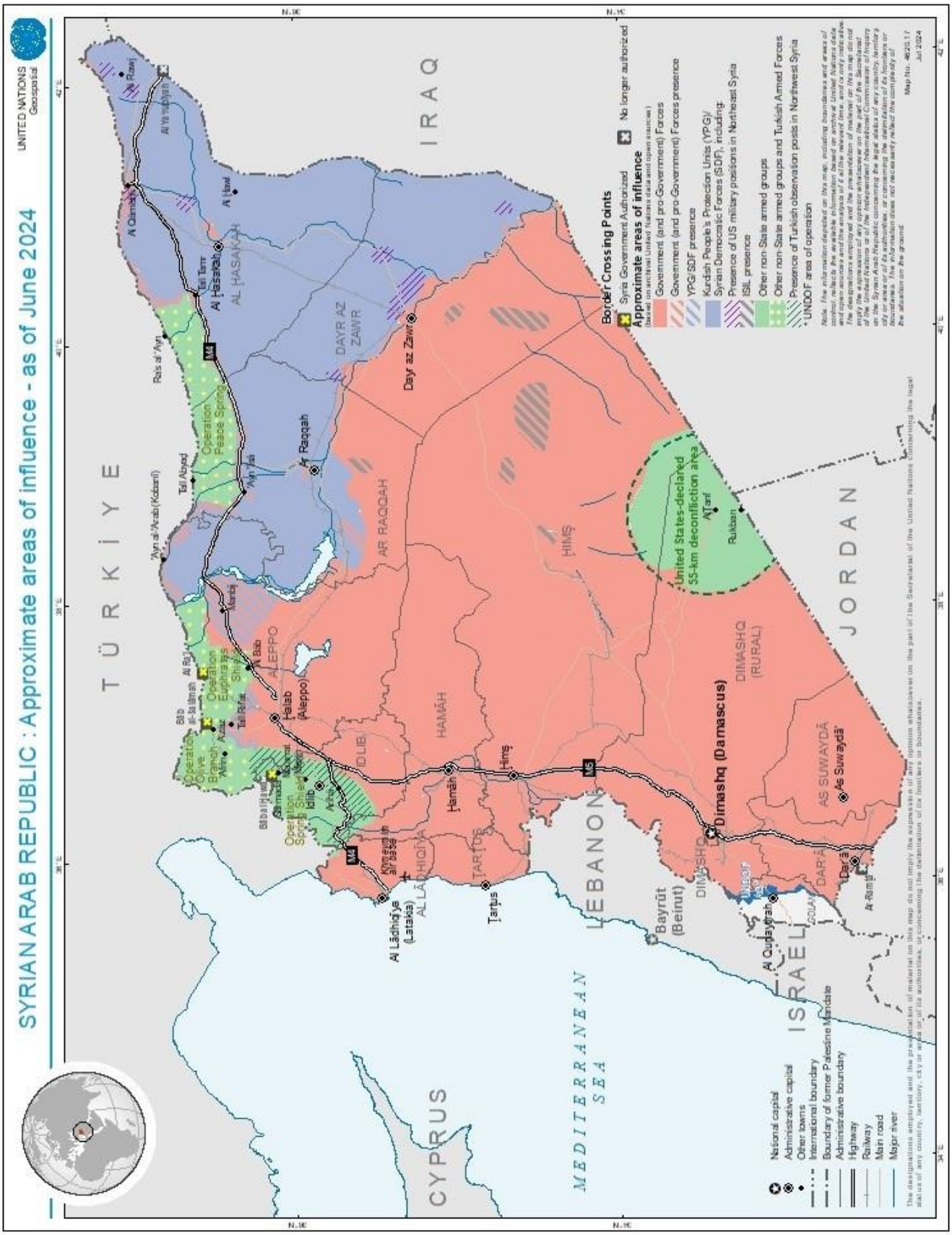

Annex III

Conduct of hostilities incident map

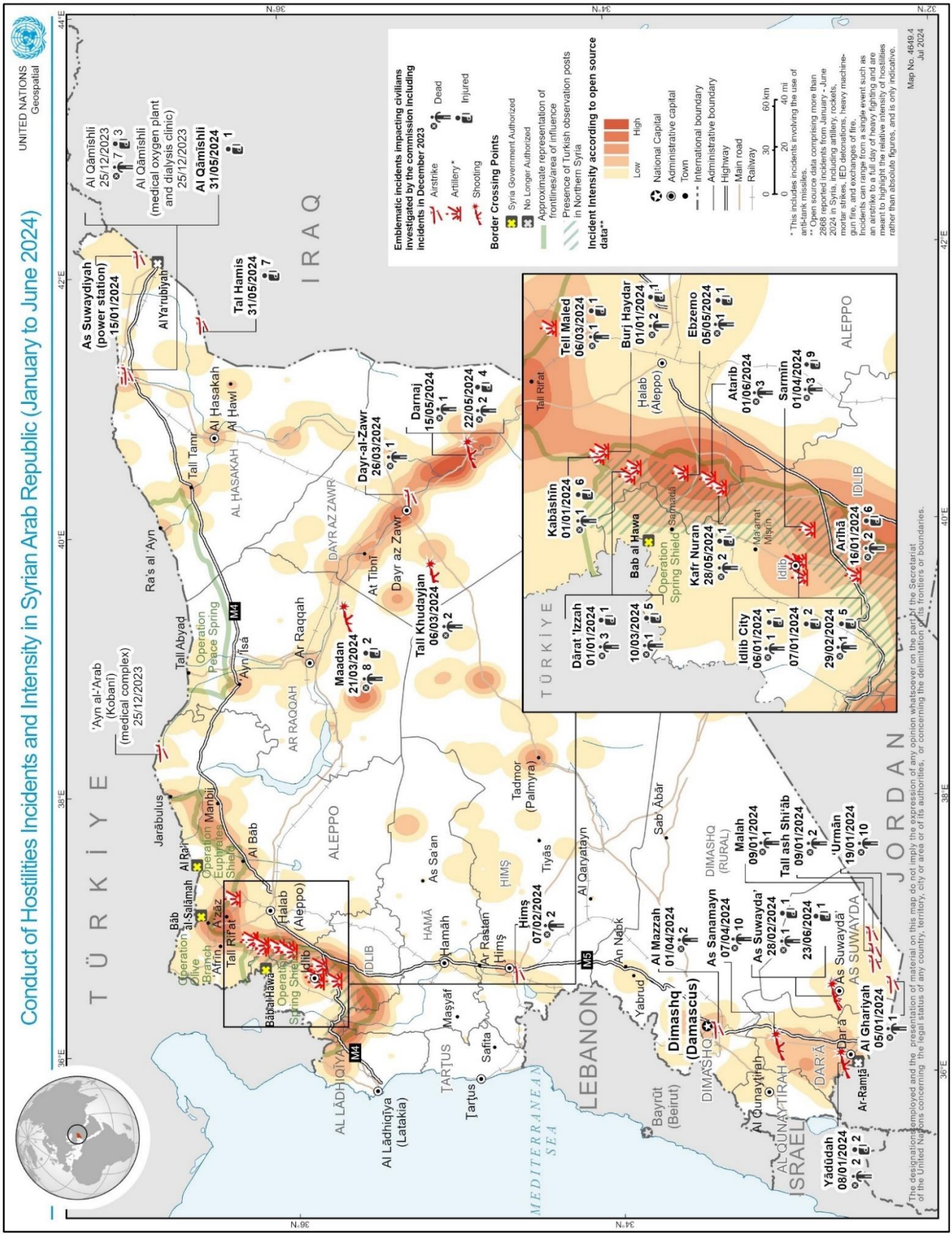

Annex IV

Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023) and 55/22 (2024)

REFERENCE: COISYRIA/23/2024

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva and has the honour to refer to Human Rights Council resolution S-17/1 establishing the Commission "to investigate all alleged violations and abuses of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic". It also refers to resolution A/HRC/55/22 (2024) adopted by the Human Rights Council (HRC) on 4 April 2024 extending the mandate of the Commission until 31 March 2025.

The Commission is currently conducting investigations for its upcoming report to the HRC's fifty-seventh session in September 2024 which will cover events between 1 January and 30 June 2024. In this context, the Commission seeks information regarding incidents and events which allegedly occurred during this time period, which may have entailed violations and abuses of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic.

In this regard, first the Commission requests any information your Government may be able to share regarding the incidents listed in the Annex to this note. The incidents listed include the following incidents in which your forces may have been involved, according to the information received:

- On 1 January 2024, alleged shelling killed three civilians and injured others in Darat Izza, western Aleppo.
- On 1 January 2024, alleged shelling killed three civilians and injured seven others, including three children in Burj Heidar and Kabashin, western Aleppo.
- On 6 January 2024, alleged shelling killed a child and injured a woman in Idlib city, Idlib governorate.
- On 16 January 2024, alleged shelling a killed two civilians and injured six others in Ariha, Idlib governorate.
- On 10 March 2024, an alleged guided missile hit a vehicle killing a child and injuring five others in Darat Izza, western Aleppo.
- On 1 April 2024, an alleged missile killed one child in Sarmin, Idlib governorate.
- On 5 May 2024, alleged shelling killed a child and injured a woman in Ebizmo, Idlib governorate.

Furthermore, the Commission would welcome information concerning attacks and shelling by armed groups and other armed actors entailing civilian casualties in addition to the information provided on the aforementioned incidents in the Annex.

Second, the Commission continues to receive information regarding deaths in detention as well as torture in the Government of Syria's detention facilities, including within criminal and security branches and military prisons. The Commission would welcome any information on steps taken by the Syrian authorities to comply with the International Court of Justice's order for provisional measures issued on 16 November 2023, including measures taken to prevent acts of torture and ill-treatment and ensure that its officials and organizations or persons under its control do not commit such acts; and measures taken to prevent the destruction and ensure the preservation of any evidence related to allegations of torture and ill-treatment.

Third, the Commission would welcome any information regarding concrete steps undertaken by the Government to implement Legislative Decree No. 32 Abolishing Field Military Courts issued on 3 September 2023, including the transfer of cases under the jurisdiction of these courts to other courts, including the related consequences for detainees in a pre-trial phase. The Commission would also appreciate any information regarding the situation of those sentenced by such courts in the past following the Legislative Decree, including those sentenced to death.

Fourth, information has been obtained regarding the arrest and detention of civil society activists and citizens voicing criticisms of the Government of the Syrian Arab Republic in online fora including under the Cybercrime Law No. 20 of 2022. The Commission would be grateful for information and available data regarding cases of arrests, prosecutions, and convictions under this law since its enactment.

Fifth, the Commission has noted the submission by the Syrian Arab Republic of its report in response to the list of issues elaborated by the Human Rights Committee (CCPR/C/SYR/RQ/4). The Commission would appreciate receiving additional information regarding the following issues:

a) The report mentions in paragraphs 5 and 11 that some members in Syrian military forces were presented to military courts in relation to acts committed during military operations, and that more than 400 complaints were received and processed by the State until 2023. The Commission would be grateful to receive additional information from the Government on the number of such cases, broken down per year since 2011, with details on the nature of offences committed, as well as the sanctions imposed by the Syrian judiciary.
b) The report mentions in paragraph 36 that death sentences have been pronounced by the Syrian judiciary, and implemented, including in 2017 (19 death sentences pronounced, of which 3 were implemented), in 2018 (18 death sentences pronounced, 6 implemented), and 2019 (3 death sentences pronounced, none implemented). The report also notes that the names of detainees are made public (para. 38) and that all judicial proceedings, including military trials, are public otherwise legally void (para. 53). The Commission would be grateful to receive a list of cases of individuals sentenced to death between 2011 and 2024, including dates of arrest and date of the verdict, the names, age and gender of those convicted, the nature of offences allegedly committed, including the military or civil nature of such offences, and sanctions enacted by the State, including how sentences may have been mitigated on basis of amnesties when relevant. The Commission further seeks information regarding the number of individuals executed after being sentenced by a court in 2024, with breakdown per jurisdiction and gender, and information on steps undertaken by the Government to inform families of the death of their relatives and conduct restitution of the remains of the deceased.

In addition, regarding the information provided by the Syrian Arab Republic to the Human Rights Committee in its fourth periodic report under article 40 of the ICCPR submitted on 29 December 2021 (CCPR/C/SYR/4), the report states that: "Members of the police force are held accountable if violent acts are committed during the investigation", and provides a table showing the number of police officers who have been held accountable for perpetrating violent acts during investigations or in prisons or detention centres between 2016 and 2020, and another table showing the number of officers held accountable for such acts in prisons and pre-trial detention centres (para. 39-40). As previously requested (COISYRIA/116/2023 dated 14 June 2023), the Commission would be grateful to receive updated statistics by the government for these two tables, for the years 2021 to 2024.

Seventh, the Commission is planning to issue a thematic report on violations of housing, land and property rights in the Syrian Arab Republic. In this context, the Commission would be grateful for information regarding (1) instances where properties of absentees (including internally displaced people and refugees), including agricultural lands and crops, have been either destroyed or stolen; (2) the nature of measures taken to prevent such destruction or theft and to protect housing, land and properties of absentees; and (3) the nature of accountability measures undertaken against individuals allegedly involved in acts of stealing, looting and destruction of properties during the conflict, including Syrian Arab Army soldiers, other State officials or individuals affiliated to the State. The Commission would also appreciate any information regarding alleged violations of housing, land and property rights of absentees, including destruction, looting and stealing of absentees' properties in parts of the Syrian Arab Republic controlled by non-state armed groups.

Eighth, the Commission has received information that Syrians allegedly deported from Lebanon, including transferred detainees, have been detained in Syria after their return. The Commission would be grateful to receive further details regarding such cases, including the rationale for their detention, as well as regarding measures in place to ensure that national and international human rights standards are complied with in this context.

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 4 July 2024. We remain ready to discuss the most appropriate means by which to obtain the above information, including through meetings or briefings.

The Commission also takes this opportunity to reiterate its continued interest in the facilitation of a visit to the Syrian Arab Republic by your Government to fulfil its mandate, and to engage in dialogue concerning requests such as contained in the present communication. The Commission is also continuing to explore possibilities for visiting the northwest and the northeast of the Syrian Arab Republic (as mentioned already e.g. in its letter dated 5 April 2023) and would welcome your Government's views.

For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at ohchr-coisyria@un.org ohchr-coisyria@un.org

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 4 June 2024

L.A.

Annex I

List of alleged incidents on which the Commission requests information for its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in September 2024

Attacks alleged to have occurred in Idlib governorate and western Aleppo

- On 1 January 2024, alleged shelling killed three civilians and injured others in Darat Izza, western Aleppo.
- On 1 January 2024, alleged shelling killed three civilians and injured seven others, including three children in Burj Heidar and Kabashin, western Aleppo.
- On 6 January 2024, alleged shelling killed a child and injured a woman in Idlib city, Idlib governorate.
- On 16 January 2024, alleged shelling a killed two civilians and injured six others in Ariha, Idlib governorate.
- On 29 February 2024, an alleged Russian airstrike killed one civilian and injured five others in western Idlib.
- On 10 March 2024, an alleged guided missile hit a vehicle killing a child and injuring five others in Darat Izza, western Aleppo.
- On 1 April 2024, an alleged missile killed one child in Sarmin, Idlib governorate.
- On 5 May 2024, alleged shelling killed a child and injured a woman in Ebizmo, Idlib governorate.
- On 18 May 2024, an alleged guided missile hit a vehicle injuring seven civilians, including four children in Tadil, Aleppo governorate.

Attacks and other incidents alleged to have occurred in northern Aleppo, Tall Abyad and Ra's al-Ayn

- On 25 December 2023, up to four alleged airstrikes hit a medical complex in Ain Al Arab city, Aleppo governorate.
- On 6 March 2024, alleged shelling killed a woman and injured one person in Al Sayid Ali village, Aleppo governorate.
- On 31 March 2024, an alleged vehicle-borne improvised explosive device killed seven in a market in Azaz, Aleppo governorate. On 25 April 2024, alleged killing of suspects in Azaz IED explosion during transfer from Al-Jabha Al-Shamiya to military police custody, Aleppo governorate.

Attacks and other incidents alleged to have occurred in Dayr Az Zawr, Raqqah and Hasakah governorates

- On 25 December 2023 an alleged airstrike hit a medical oxygen plant on the outskirts of Qamishli city, Hasakah governorate, destroying it. The impact of the strike also damaged a nearby dialysis clinic.
- On 25 December 2023, an alleged ground-based strike on a printing press in Qamishli, Hasakah governorate killed seven civilians and injured three.
- On 15 January 2024, an alleged airstrike hit Swediyeh electricity generation station, Hasakah governorate, rendering the facility out of service.
- On 6 March 2024, alleged killing of six civilian truffle gatherers in Kobajeb, during clashes in the badia, southern Dayr Az Zawr governorate.
- On 22 March 2024, alleged killing of 11 civilian truffle gatherers in the badia between Maadan and Sabkha areas, Raqqah governorate.
- On 26 March 2024, an alleged airstrike impacted a residential area in Dayr Az Zawr city, killing a humanitarian worker, Dayr Az Zawr governorate.

Attacks and other incidents in Damascus, Hama, Homs, As Suwayda, Dar'a, Al-Ladhiqiya, Tartus

- On 8 January 2024, armed clashes allegedly killed one civilian and injured four in Yadouda, Dar'a Governorate.
- On 8 January 2024, an alleged airstrike killed two civilians in Al Shaab, As Suwayda governorate.
- On 19 January 2024, an alleged airstrike killed ten civilians in Arman, As Suwayda governorate.
- On 7 February 2024, an alleged airstrike killed eight civilians and injured 12 including a child in Homs city, Homs governorate.
- On 28 February 2024, a man allegedly killed and another injured by gunfire while peacefully protesting outside government offices in As Suwayda city, As Suwayda governorate.
- On 1 April 2024, an alleged airstrike hit a building adjacent to the Iranian Embassy in the Mezze neighbourhood of Damascus killing at least 16 people, including two civilians.
- On 7 April 2024, during clashes between pro-Government armed groups in Sanamin city, Dar'a governorate at least 10 civilians, including three children and a woman were killed. At least four captured fighters were also reportedly executed in the incident.
- On 10 April 2024, alleged restrictions were imposed on commercial vehicles entering Rukban camp, Homs governorate, leading to severe shortages of food items and medicines amongst camp residents.

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023) and 55/22 (2024)

REFERENCE: COISYRIA/44/2024

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva and has the honour to refer to Human Rights Council resolution S-17/1 establishing the Commission "to investigate all alleged violations and abuses of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic". It also refers to resolution A/HRC/55/22 (2024) adopted by the Human Rights Council (HRC) on 4 April 2024 extending the mandate of the Commission until 31 March 2025.

Further to our previous note verbale, dated 4 June 2024 and in the context of the Commission's investigations for its upcoming report to the HRC's fifty-seventh session in September 2024, the Commission would welcome any information you may be able to share regarding the following alleged incidents, dating from May and June:

- On 15 May 2024, a boy was allegedly shot in the head and killed as he was swimming near an SDF-manned checkpoint in Dernaj village, Eastern Dayr-al-Zawr.
- On 22 May 2024, armed men opened fire on the crowd using an automatic weapon, killing two boys and injuring four civilians in Dernaj village, Eastern Dayr-al-Zawr.
- On 27 May 2024, during a protest held in front of the Raqqa civil council, a man filming the peaceful protests was allegedly beaten, while protestors were intimidated by armed men. Several civilians involved in organizing the protests were allegedly arrested in their homes by security forces and taken into custody for two days.
- On 31 May 2024, alleged airstrikes hit several locations in Hasakah governorate, causing casualties both amongst SDF fighters and civilians. In one airstrike near Tal Hamis village, seven civilians, including two boys and a woman were allegedly injured.
- On 31 May 2024, alleged airstrikes hit a farm in Al-Hatimiya village, near Qamishli, damaging an ambulance with a visible Red Crescent emblem and injuring a first responder.
- On 15 June, a civilian was allegedly arrested in Dhiban, detained in Al-Omar fields and allegedly died in custody.

The Commission would also welcome any information your Government may be able to share regarding the following incidents in which your forces may have been involved, according to the information received:

- On 28 May 2024, two children aged seven and nine were allegedly killed and a baby seriously injured by an anti-tank guided missile outside their house near Kafr Nouran, Aleppo Governorate.
- On 1 June 2024, two farmers and a boy were allegedly killed by an anti-tank guided missile near Atarib, Aleppo Governorate.
- On 23 June 2024, alleged clashes at an SAA checkpoint at Suwayda' northern exit between government forces and local militias with reported use of light weapons and shelling, injured one civilian, Suwayda' Governorate.

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 23 July 2024. We remain ready to discuss the most appropriate means by which to obtain the above information, including through meetings or briefings.

For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at ohchr-coisyria@un.org ohchr-coisyria@un.org

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 17 June 2024

L.A.